

الكوكبة (العولمة)

والعالم النامي

في ظروف التقدم العلمي - التقني

(أطروحة دكتوراه طليعية ورائدة: خلاصة موجزة وبعض
النتائج)

الكوكبة (العولمة)

والعالم النامي

في ظروف التقدم العلمي - التقني

(أطروحة دكتوراه طليعية ورائدة: خلاصة موجزة وبعض النتائج)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف:

سورية - دمشق - ص.ب 31525 - الدكتور معن النكري

موافقة وزارة الإعلام رقم 78997 تاريخ 2004/12/29 م

دمشق 2004

| المحتوى | الصفحات |
|--------------------------------------|---------|
| – تقديم | 5 – 19 |
| 1 – خلاصة مكثفة في سطور | 20 – 21 |
| 2 – تقرير موجز منشور في دوريات عربية | 22 – 30 |
| 3 – خلاصة موجزة عن بعض النتائج | 31 – 51 |
| – الخاتمة | 52 – 59 |
| – المؤلف وأعماله | |

تقديم

-4-

www.efrin.net

بعد مرور 23 عاماً على الشروع في دراسة قضايا العولمة والعصر
الراهن أجد نفسي مضطراً إلى إعادة التأكيد على أبسط البديهيات والمسلمات
في هذا المجال فلا زالت الغالبية الطاغية من العرب واختصاصييهم ووجهاتهم
الفكرية تطابق بين العولمة والأمركة، وبين بداية انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية
هذه العولمة أيضاً، أي أن هذه الظاهرة رُبُطت ببداية التسعينات في الأغلب
الأعمّ والتمعت أسماء مزيفة تدشن هذه البداية المزيفة للظاهرة، وأشرفت
بهجرات أعلام ارتبطت بالتصفيق والتلفيق.

ولم يقتصر هذا الوهم على الطروحات النظرية، بل ولمسّه بصورة عيانية
في لقاءات وندوات ومؤتمرات عربية وإقليمية من خلال طروحات مجسّدة
مثلها أكاديميون وباحثون عرب ذوو باع طويل وقامات مديدة!!!

هنا أريد أن أثبت ببساطة وتوثيقاً أن العولمة لم ترتبط بالأمركة ولا بانهيار
الاتحاد السوفييتي، ومن تجربتي أنا بالذات، لأن أطروحتي التي تمكنت من
إنهاء الدفاع عنها في أيار 1985 كنت قد دافعت عنها أولاً عام 1984 وفي
ظل ومن الاتحاد السوفييتي ذاته، فكانت أول رسالة أكاديمية جادة عالمياً في
مجال العولمة، ومن حيث المضمون، وليس بالاختصار على الإيديولوجيا
الفارغة أو بالتركيز على انتقادات «الفكر البورجوازي» و«طروحات نادي
روما» ... إلخ.

وكما توجد إشكالية في جعل بدايات العولمة مربوطةً بالتسعينات ونهايات
الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، كذلك ثمة إشكالية أخرى في جعل
العولمة مجرد تكرار واجترار لظواهر قديمة ومتشابهة قد تصل إلى بطن

التاريخ التليد، أنا أثبت ذلك تجريبياً ومؤسسياً بأنني في بداية الثمانينيات لم أجد أطروحةً واحدةً حول العولمة من حيث المحتوى والمضمون (وخارج السبب والشائم) لا في الاقتصاد ولا في الفلسفة ولا في أي من العلوم المجتمعية الأخرى، وحين بادرت إلى دراسة هذه الظاهرة عام 1981 لم أجد أنشط من «فرولوف» و «زغلادين» في نشر كتابات فلسفية متخصصة بذلك، ولكن فرولوف ذاته كان يبحث عن مجلس علمي يستوعب هذه الطروحات ويؤطرها مؤسسياً فلا يجد، وبالتالي لا يستطيع الحصول على درجة الدكتوراه عن كتاباته وجهوده في هذا المجال.

ومع بدايات عام 1982 عندما حدتُ موضوع أطروحتي أنشئ مجلس علمي جديد بالتزامن مع ذلك تماماً، وكان هذا المجلس غير تقليدي، وبما يلائم جودة الظاهرة والموضوع المطروح، فهو مجلس غير متشنت أو متفرع مع التخصص الشديد في كل شيء وكل علم، بل تكاملي وأعم اختصاصاً، وبدلاً من أن يكون في أحد مجالات الفلسفة فقط تأسس على استيعاب العلوم الفلسفية إجمالاً في كماليتها، وكان «فرولوف» من أوائل المدافعين فيه، كما دافعتُ أنا عن أطروحتي في هذا المجلس العلمي التجديدي المبتكر.

بدايةً أردتُ أن يحمل موضوعي عنوان المشكلات المستقبلية للبشرية والعصر الراهن، لكن المنظرين السوفييت، ومنهم «فيدوسيف» (ممثل العلوم الاجتماعية في أكاديمية العلوم) وآخرون، قطعوا الطريق على خيار كهذا في حديثهم خلال تلك الفترة ذاتها على صفحات جريدة «البرافدا» وغيرها عن معارضتهم للفوتورولوجيا البورجوازية (الفوتورولوجيا بالروسية هي ذاتها بالإنكليزية الفوتوشورولوجي Futurology أي علم المستقبل بالعربية)؛ وهكذا استقرَّ الخيار على المشكلات العولمية أو مشكلات العولمة global problems

باعتبار أن هذا المصطلح بات متداولاً ومعتزفاً به في اللغة الروسية ذاتها حديثاً وفي الأدبيات الاجتماعية السوفييتية منذ ذلك الحين أيضاً، لكن المضمون المقصود في الحالتين بقي نفسه أساساً بلا تضرر ملموس. أين عاجت هذه القضايا غير التقليدية؟

في مكانٍ علمي أكاديمي غير تقليدي أيضاً، أي ليس في كليات وأقسام الفلسفة التقليدية المعروفة، بل في قسمٍ لم أجد فيه أثراً لأجنبي إطلاقاً حين أتيتُه، لا سوري ولا عربي ولا أوروبي شرقي ولا أوروبي غربي ولا أي أجنبي بالمعنى الحرفي للكلمة، وكان هذا القسم هو «قسم الفلسفة لكليات العلوم الطبيعية» التابع «للريكتورات» مباشرة (أي لإدارة ورئاسة الجامعة) باعتباره قسماً «بين - كلياتي» وقد يعزّ أن تجد لهذا القسم مثيلاً في العالم، فهو في جامعة موسكو الرسمية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة مع ما يقال أنه نسبة 70% من العلماء السوفييت، وهو القسم الوحيد ذو الصلة الوطيدة الأوثق مع هؤلاء العلماء ومع علومهم المختلفة جميعاً، إذ لا يوجد في القسم طلبية إطلاقاً بل باحثون فقط فهو للدراسات العليا والباحثين وليس للطلبة أو للدراسة الجامعية، وفيه تجد أيضاً أساتذة لأي اختصاص علمي رصين يخطر لك بالبال: فلسفة الرياضيات، فلسفة الفيزياء، فلسفة البيولوجيا، فلسفة الجيولوجيا والجغرافيا وعلوم الأرض، فلسفة السيبرنيتيك، فلسفة الكيمياء، وتابع ذلك إلى حيث تشاء وصولاً إلى فلسفة التقانات والثورة العلمية - التقنية، ومروراً بكافة الاهتمامات الفلسفية المعروفة التقليدية وغير التقليدية... المنطقية والمنهجية، الغنوسولوجية والأخلاقية، الإشكالات الطبيعية والاجتماعية التاريخية... إلى آخر القائمة.

وكان لهذا القسم اجتماعات دورية أسبوعية لمدة لا تقل عن 4 - 5

ساعات كل مرة تناقش فيها المسائل العلمية – الفكرية الأكثر راهنيةً وإلحاحاً والأكثر رقيّاً وتقدُّماً، بما فيها إمكانية منح أرفع الأوسمة العلمية – الفكرية، وكنتُ ناشطاً ومُداخلاً في كافة جلسات هذا القسم بلا استثناء على مدى حوالي ثلاث سنوات ونصف، كما كنتُ الأنشطة في جلسات أسبوعية أُخرى تُناقش أطروحة دكتوراة أسبوعياً بالفعل في مجالات ريادية وهامة، وكانت مداخلاتي الأغرّ والأهمّ والأبعد تأثيراً باعتراف رئاسة الجلسات ورئاسة القسم ذاته أيضاً، وذلك ما جسّده حينئذ البروفيسور «كوبتصوف».

نهاية عام 1982 طلب مني الدكتور توفيق إبراهيم سلوم الذي نقل إلى العربية وترجم كماً كبيراً من الأعمال والمعاجم والقواميس الفلسفية أن أكتب له دراسة حول موضوع ومجال بحثي وكانت الأفكار الرئيسية قد نضجت وتبلّورت لدي منذ ذلك الحين على الرغم من شعوري بتقصير وعدم كفاية التراث الفلسفي المتوفر في هذا المجال، بل وشكّي أن تجتمع أطروحة كاملة ذات طابع فلسفي تُعالج العولمة ومشكلاتها بما يكفي لتقديمها إلى مجلس متخصص فلسفياً، خصوصاً وأن الهدف هو رسالة في المحتوى والمضمون وليس في الإيديولوجيا والانتقادات العارية غير الفعّالة ولا المُجدية.

حين طلب مني د. توفيق ذلك اشترطت عليه نشر ما سأكتبه بأسرع فترة نظراً لجدة الموضوع وابتكار كل ما فيه من المنطلقات والمبادئ والمنهجيات إلى المضمون والمحتوى إلى الإطار التخصصي التكاملية غير التقليدي، وصولاً إلى المفاهيم والمصطلحات التي لم تكن متبلورة بل ولا موجودة في غالبيتها عربياً آنذاك، حينها وعدني بنشر الدراسة في مجلة «الطريق» أو «النهج» قريباً، ونظراً لحساسيتي تجاه قضايا الملكية الفكرية وحقوق الفكرية كمؤلف جلستُ لأنجز المطلوب بسرعة أملاً في قرب موعد النشر أيضاً،

وخلال 3 – 4 أيام من الكتابة المتواصلة لما لدي في الذهن جاهزاً وناضجاً حل رأس سنة 1982 وقد كتبت كراساً (كتيباً) كاملاً من عشرات الصفحات، وبقي مصير هذا الكراس مجهولاً لدى د. توفيق إبراهيم سلوم نظراً لانشغالي لاحقاً عن متابعة قضايا نشره، لكنني لاحظت مثلاً استخدامه لبعض تعريباتي في أول قاموس (معجم؟) ترجمه لاحقاً أواسط الثمانينيات ولا سيما مفهوم الكوكبية أو الكوكبي **global** (غلوبالني بالروسية)، كما أنني لم أتوان عن نشر مضمون هذا الكراس (الكتيب) كاملاً في دوريات سورية محلية حالما عدت إلى الوطن عام 1985 وذلك في دوريات محددة أحتفظ بتوثيقها كي يُعرف التاريخ الفعلي للنشر الفعلي لهذا الكراس (الكتيب) وكي لا يبدو وكأنه رأى النور فقط عام 2003 حين نشرته في القسم (الكتاب) الثاني من مؤلّفي «العرب وعولميات العصر الراهن» (دمشق 2003) تحت عنوان «تأملات في قضايا العالم المعاصر» بجزئه الأول حول «مشكلات العصر الكوكبية» ص 91 – 120 (قطع كبير بخط كثيف) وهو تماماً كما هو مكتوب حرفياً قبل عيد رأس سنة 1982 مباشرة، وكان صدر ضمن كتاب مستقل عام 1999 في دمشق بعنوان «تأملات في قضايا العالم المعاصر».

إنني بكل تواضع وهدوء أطالب بعض المنظرين العرب من الاختصاصيين الذين شرعوا يكتبون عن العولمة في أواسط ونهايات التسعينيات أن يتحلوا بشيء من المسؤولية والأخلاقية العلمية وروح النزاهة الأكاديمية بدلاً من الزهو كالطواويس بأمجاد فارغة مزيفة، وبصورة خاصة منهم أولئك الذين يفعلون هذا عن دراية وقصد وسابق معرفة، وأخص بالذكر منهم أمثال ذلك الذي نشر في مجلة «دراسات عربية» في بيروت بعنوان «الشركات الكوكبية متعددة الجنسيات» نهايات التسعينات متجاهلاً كلياً أنني سبق ونشرت في

المجلة ذاتها ومنذ عام 1986 – أي قبله بأكثر من عقد من السنين – موضوعاً فيه الكوكبية وفيه الأفكار والمصطلحات العولمية الكوكبية الصريحة الأخرى، وفيه شيء مما لا يزال مغفلاً عربياً حتى هذا التاريخ مثل علم العولمة أو «الغلوباليستيك» أو ما ذكر صراحة في هذا المقال الذي كتبته ونشرته عام 1986 على أنه «علم العمليات الكوكبية» وغير ذلك...

إن المناخ العربي رديء إلى درجة إ حاجتنا لإعادة تأكيد البديهيات والمسلمات والاشتغال طويلاً على المفاهيم والمصطلحات واللغويات التي تعبر عن مفارقة أكبر وأعمق تشمل المبادئ والأسس والمضامين الفعلية الحقيقية؛ وكل شيء يشير بوثوقية متعظمة إلى أن هذا المناخ العربي لا يزال يمتاز بحصانة مخيفة ومناعة مدهشة ضد الحقيقة وضد الحقائق بوجه عام.

إن الأسس والأركان الكبرى لدراسة ظاهرة العولمة وتطيرها سبق وأن قمنا بإرسائها في النصف الأول من الثمانينيات، أما ما نقرأه ونتابعه الآن عربياً في القرن الواحد والعشرين ومنذ نهايات التسعينيات فهو أشبه ما يكون بالخطابات والكليشيات الإعلانية، والتكرارات والاجترارات، لا أستثني من ذلك حتى آخر ندوة دولية نظمها الفرنسيون في جامعة دمشق نهاية العام أي منذ أيام في كانون الأول 2004؛ بل إن كافة الطروحات العولمية الاجترارية التي تكاد تدور في حلقة مفرغة لم ترق بعدُ عربياً إلى الحديث عن علم العولمة أو علم العمليات الكوكبية الذي تحدثنا عنه منشوراً أو اسطً الثمانينيات، والذي فيه إشارة واضحة إلى أن أطروحتي الريادية تساهم في تطوير هذا العلم – أي تطوير الغلوباليستيك، جنباً إلى جنب مع تطوير علم العلم، وهذا معترف به في الأطروحة ذاتها وبمعرفة ومراجعة جهات أكاديمية رفيعة التخصص وفي مجلس علمي محترم، إضافة إلى تقييم الرسالة كعمل طليعي ريادي وكعمل

مستقل (عصامي) صراحةً، وباعتراف المشرف ذاته أيضاً.

إن هذه المسائل المثارة هنا ليست شخصية بقدر ما هي مسألة قضية مبدئية تشير إلى إشكالات ومفارقات عربية كثيرة من هذا القبيل وتتبع عن سيادة «البضاعة» الفاسدة وطردها الجيدة من «السوق» بصورة مخيفة ومفرعة، بل إن كثيراً من الصحفيين يمكن أن لا يقرأ أبداً أو يقرأ فلا يفهم أو ما إلى ذلك، وهو في الحالات جميعاً بلا مرجعية ولا رقيب أي أنه رقيب نفسه في نشر ما يشاء من التقييمات والتقويمات لما لا يقرأ أو لما يقرأ فلا يفهم، فينشر الفوضى والتسيب فكرياً بلا اختصاص ولا ما يحزنون، كما أن الرأي العام أو بادي الرأي قد يركن إليه بالفطرة كمرجع موثوق ونهائي، لأن مجتمعنا العربي لم يتعلم بعد الرجوع إلى الاختصاصيين في كل مجال، بل إلى ركاب الموجات والمسطحين فقط في كل مجال.

إن النص التالي لهذا التقديم هو بكامله مكتوب عام 1986 وقد أبقيته وأثبتته هنا حرفياً كما كان بلا أي تعديل بهدف إثبات وتأكيد ضخامة الوهم الزائف المنتشر كثيراً عندنا عربياً حول كون ظاهرة الكوكبة (أو العولمة) من مخاضات التسعينيات، وزدت على إبقاء النصوص كما هي ولمزيد من التأكيد إثبات تاريخ نشر أحد هذه النصوص الثلاثة في العام ذاته والذي يليه في دوريتين عربيتين معروفتين جيداً هما «دراسات عربية» في بيروت و «العلوم الاجتماعية» في الكويت، مما يعني تماماً أن الاختصاصيين العرب وقارئ العربية ممن يهتمون بشغلهم واختصاصهم قد اطلعوا على الخطوط العريضة للعولمة والعمليات الكوكبية في عصرنا منذ ذلك الحين ولا ينقصهم وينقص العرب إجمالاً سوى النزاهة والأخلاق العلمية والشفافية الأكاديمية والاعتراف بجهود الآخرين، وليست هاتان المجلتان المصدر الوحيد لتعريف

الاختصاصيين العرب وقارئ العربي على أفكار ومبادئ وطروحات ومفاهيم قدمناها في خصوص العولمة والعمليات الكوكبية، بل هناك مجالات عربية أخرى لا تقل أهمية بل تزيد رصانة وانتشاراً قدمنا فيها كثيراً من الطروحات والمبادئ والأفكار الكوكبية (العولمية)، منها عدا الدوريات السورية الكثيرة جداً ما يلي من الدوريات العربية:

1 — مجلة «الوحدة» التي كانت تصدر في الرباط في المغرب العربي — دراستي المنشورة حول كوكبيات (عولميات) التعليم وبناء الكوادر والتنمية والتي حملت عنوان «التعليم والتنمية في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي — التقني»، مجلة «الوحدة»، الرباط، السنة الثانية، ع 23/22 — تموز (يوليو) 1986، ص 98—109. وهذه الدراسة مليئة بالأفكار وبالمصطلحات الكوكبية (العولمية).

2 — مجلة «المعرفة» في دمشق — دراستي حول كوكبيات (عولميات) العلم والتكنولوجيا والتنمية العلمية — التقنية، وحول كوكبيات (عولميات) التنمية الاجتماعية — الاقتصادية وتفاعل وتأثر هاتين التمتين (علمياً — تقنياً، واجتماعياً — اقتصادياً) وحملت الدراسة عنوان «تفاعل التطور العلمي — التقني والاجتماعي — الاقتصادي في البلدان النامية»؛ مجلة «المعرفة»، دمشق، ع 310 — 311 أيلول «سبتمبر» — تشرين أول «أكتوبر» 1988، ص 43 — 63. والدراسة مليئة بالأفكار والمصطلحات الكوكبية، بما في ذلك بخاصة منهجية ومعطيات متميزة نادرة في تناول وفهم الهوية (الفجوة) الكوكبية في العالم تركيبياً وشمولياً.

3 — مجلة «الفكر العربي» بيروت، ع 55، ك2 — شباط 1989، ص 218—221 — دراستي حول «التحولات في الوطن العربي بين التفاضل

والتكامل، بين التنوع والوحدة» فيها انعكاس لكثير من النتائج التي وصلت إليها في دراسة الظواهر الكوكبية تطبيقاً على الوطن العربي وفيها الاهتمام بمؤشرات كثيرة وشاملة وتركيبية في التطور والتنمية ذات طابع غير تقليدي وغير مقتصرة على المؤشرات الاقتصادية وغيرها من مؤشرات متداولة، بل ومع تحديد أولوية المؤشرات وترتيبها حسب الأهمية، مع بيان صريح بأولوية ومحورية «العامل البشري» ودوره الأهم في التنمية، وذلك كله – وبصورة خاصة – قبل صدور أي تقرير دولي عن هيئة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي بهذا الروح وبهذا المعنى، أي قبل صدور التقرير الدولي الأول للتنمية البشرية عام 1990 المتمحور أساساً حول الإنسان أو العامل البشري والمركز إلى مؤشرات تنموية غير تقليدية وغير مقتصرة على الاقتصاديات أو الدخل فقط... إلخ، أي إلى مؤشرات تركيبية شاملة وابتكارية متجددة – تلك التقارير الدولية التي ارتبطت أسسها ومنطلقاتها باسم أحد العلماء المسلمين الباكستانيين!!؟.

4 – مجلة «الفكر العربي» بيروت، ع 57، 1989، ص 158—166 –
دراستي حول دور الفلسفة في دراسة وحل المشكلات الكوكبية (العولمية)، وفيها تأسيس منطقي لتشغيل العلوم الفلسفية وتشجيعها لدراسة القضايا الملحة الراهنة ومشكلات العصر الساخنة وظواهر ومظاهر كوكبية كبرى، وقد حمل العنوان صيغة «دور الفلسفة في دراسة وحل مشكلات العصر الكبرى» مع أن النص كله استخدم تعبير المشكلات الكوكبية والمفاهيم الكوكبية التي لم ترد في العنوان تخوفاً من سوء الفهم وعدم إلفة التعبير ونزولاً عند اجتهادات أحد الأدباء السوريين الذي اختار هذا التعبير بدل المشكلات الكوكبية كعنوان لإحدى محاضراتي في المركز الثقافي السوفييتي في دمشق أواسط الثمانينيات،

ولكن ذلك الخيار كان مؤقتاً وعابراً وغير دقيق علمياً في الأساس، أما النص ذاته فمليء بالكوكبيات مضموناً ونظريةً ومفهوماً اصطلاحياً أيضاً.

5 – مجلة «الفكر العربي»، بيروت، ع 58 سنة 1989، ص 242-250
– دراستي بعنوان «مهمّات تُواجه المشتغلين بالفلسفة في الوطن العربي» فيها إثارة حادة للتقصيرات العربية المريرة والمريعة في ميادين فلسفية عديدة وجديّة بما يتماشى مع متطلبات ومنطق العصر الراهن بما في ذلك المشكلات الكوكبية والظواهر والعمليات الكوكبية بوجه عام، والكوكبيات مفهوماً ومعنىً وفكراً مذكورةً صراحةً.

6 – مجلة «الفكر العربي» (وهي تداركاً مجلة فصلية عربية رصينة)، بيروت، ع 70، تشرين أول (أكتوبر) – كانون أول (ديسمبر) 1992، ص 109-120 – دراستي حول العولمة ثقافياً، والعولمة والثقافة، والعولمة الثقافية – هذا من حيث المضمون، وهذا بالطبع قبل أن تبدأ التنظيرات العربية حول عولمات الثقافة فقط مع بدايات القرن الحادي والعشرين بصورة جديدة، ودراستي حملت عنوان «التقدم العلمي – التقني والحياة الثقافية في البلدان النامية» ولكنها كبقية الدراسات السابقة تكتم عنواناً خفياً غير مذكور تكرارياً كان يمكن إضافته إليها جميعاً وهو: في ظل الكوكبة والمشكلات الكوكبية (أي في ظل العولمة والمشكلات العولمية باستخدام الكلمات الأكثر تداولاً ورسوخاً الآن)، وفي هذه الدراسة جوانب شديدة الأهمية لا تزال ابتكارية مفيدة للمتقنين ولمنظري الثقافة العربية الذين باتوا يتابعون أو يدرسون قضايا الثقافة عولمياً الآن وسيجدون فيها منهجيات متينة يعز تكرارها.

هذه بعض الدوريات العربية فقط، وثمة دراسات ومنشورات كوكبية أخرى من أعماله بالعشرات إن لم تكن بالمئات منذ الثمانينيات عربياً ومحلياً أعفي

نفسى من ذكرها.

إن بعض الاختصاصيين العرب الذين بدأوا «يعرّفون» بالعولمة؟! في كراريس صغيرة انطلاقاً من الأليكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) في تونس عام 1994 أو عام 1996 يستطيعون الزعم أنهم رواد وأوائل ونجوم عولمة وأنهم أول من يعرف بها عربياً... إلخ، وقد يستطيعون الادعاء عدم الاطلاع على نصوص عولمية (كوكبية) عربية سابقة، تمثيلاً أو حقيقةً، عن حسن أو سوء نية، لكنهم في هذه الحالات جميعاً سيكونون بعيدين عن إقرار الحقيقة وسيبقون مثار الشك والاشتباه.

قد يذهب باحث عربي في مهمة بحث علمي إلى أميركا، وليس حتى إلى روسيا، كجلال العظم مثلاً، وحين يشرع بمتابعة ودراسة قضايا العولمة والظواهر والعمليات الكوكبية في عصرنا الراهن، وإن كان باحثاً جاداً حقيقياً، سيجد أنه من الاستحالة تحاشي أو تجاهل رسالة طليعية رائدة في هذا المجال، ويمكن الاطلاع على كثير من محتوياتها ومضمونها باستخدام الجهاز المقدم لخدمة المعلومات وبنوك هذه المعلومات المتداخلة المتشابكة في العالم المتقدم ككل، وذلك بنفس السهولة في الوصول إلى هذه الرسالة هنا في مكتبة الأسد في سورية، وسيجد أن النسخ العديدة الكاملة الموزعة في المكتبة الوطنية ومكتبات كبرى أخرى في شرق أوروبا في موسكو قابلة للاطلاع والمتابعة في غرب أوروبا وأميركا أيضاً، تماماً كما هو الحال مع ملخص وموجز هذه الأطروحة المطبوع بحجم 23 صفحة والموزع بما لا يقل عن 100 نسخة على نطاق أوسع وفي عدد أكبر من المكتبات قياساً إلى الرسالة الكاملة، والموصول بدوره إلى شبكة ونظم المعلومات المتكاملة والمتداخلة في العالم المتقدم كمجموعة واحدة.

إننا باختصار نتمنى ونأمل أن تنتهي الادعاءات والمزاعم الكاذبة في مجتمعنا وأن يتوقف زحف ظاهرة الزيف والفساد الفكري – العلمي.

لقد وجدت من المناسب نشر خلاصات مركزة ضئيلة في هذا المجال لأن أهميتها التوثيقية كبيرة وبلغت بحد ذاتها رغم ضآلة الحجم هنا، وأبقيت كل ما يلي هذا التقديم على حاله كما خَطَطْتُهُ عامَ 1986 كي يتضح البعد الحقيقي التوثيقي ودلالاته في هذا المجال، وقد يكون هذا تمهيداً لا استكمال ترجمة رسالتي وربما نشرها لاحقاً هذا العام القريب 2005 أيضاً كما هي بدون تعديل لإبلاغ الدلالة الحقة، عدا التخلي عن بعض الشروط والمتطلبات الإيديولوجية التي كانت تشترط الإحالة إلى «كلاسيكيّ النظرية» والتي لا يغير ذكرها أو عدم ذكرها شيئاً، سوى بعض الصلة بإيحاءات كاذبة.

من محاضراتي الكوكبية (العولمية) كان ما يلي:

- 1 – مشكلات العصر الكوكبية (أو «الكبرى» حسب اجتهاد أديبنا السوري آنذاك)، المركز الثقافي «السوفييتي»، دمشق، 1986/5/28، الأربعاء، الساعة الرابعة والنصف مساءً.
- 2 – الكوكبية (العولمة): الجوانب العلمية والتكنولوجية، فرع البرامكة مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق، 1998/10/30، الجمعة، الخامسة مساءً.
- 3 – الكوكبية (العولمة): المصطلح والبدائيات والمعضلات، المركز الثقافي العربي بدمشق (أبو رمانة)، 1998/12/10، الخميس، السادسة مساءً.
- 4 – العالم النامي والعولمة التكنولوجية منذ البدايات، فرع دمشق لاتحاد الكتاب العرب – قاعة المحاضرات بالاتحاد – مزة أوتوستراد، دمشق، الأحد، 1999/5/9، السادسة مساءً.

5 – العولمة (الكوكبة): نظرة إجمالية شمولية، المركز الثقافي /مديرية الثقافة/ بحمص – قاعة الدكتور سامي الدروبي، السبت، 1999/11/27، السادسة مساءً.

6 – العولمة اجتماعياً: العولمة والمجتمع والعولمة الاجتماعية، المركز الثقافي العربي بدمشق (أبو رمانة)، الإثنين، 1999/12/6، السادسة مساءً.

7 – إنسانيات العولمة، المركز الثقافي العربي بالعدوي، دمشق، يوم الإثنين، السادسة مساءً، 2000/3/13.

يجدر التنبيه هنا إلى أن هاتين المحاضرتين الأخيرتين سبقتا تنظيم الحركة المضادة للعولمة الحالية أي ما عرف بالعولمة المضادة أو الموازية أو البديلة «الاجتماعية».. وبدء نشاطاتها الاعتراضية منذ «دافوس» وما تلاها.

8 – العولمة التكنولوجية المعلوماتية /العرب والمستقبل/، المركز الثقافي العربي بدمشق (أبو رمانة)، الخميس، 2000/6/29، السادسة مساءً.

9 – العولمة التكنولوجية؛ فرع نقابة المهندسين في حمص (الدوار)، السبت، 2000/8/19، السابعة مساءً، وكذلك: فرع نقابة المهندسين في دمشق (المزة)، السبت، 2000/9/9، السابعة مساءً.

10 – محاضرات عديدة لاحقاً حول «العولمة التكنولوجية والثقافة» و «العولمة الثقافية» و «العولمة البيئية»... أعفي نفسي من التفاصيل نظراً لتكاثر وتناثر منظري العولمة في الألفية الجديدة من العولميين المتعلمين المتعاملين مما وممن هب ودبّ. وكانت لي مشاركات بحثية في ندوات ومؤتمرات عربية وإقليمية حول «مستقبل العرب ومستقبل العولمة»، و «العولمة والعالم الإسلامي»، و «المشروع القومي ونظام العولمة»، و «عولميات الفكر

الصهيوني»، و «أبعاد العولمة وتحدياتها النهضوية – التنمية عربياً»، و «عولميات ديمغرافية».

ألفت الانتباه فقط إلى أن تركيزي في محاضراتي حول الكوكبة أو العولمة كان على الثغرات والجوانب المهملة أو المغفلة عربياً على أهميتها، وجاء ردم الثغرات في حينه وفي الطرف المناسب على الرغم من أنه لا يخرج عن مفاهيم وأفكار متبلورة عالجتها منذ بدايات الثمانينيات كما أسلفت، ومن هذه الجوانب: مشكلات العولمة، والجوانب العلمية والتكنولوجية في العولمة أو الكوكبة، والعولمة التكنولوجية وكذلك المعلوماتية (والأمران ليسا سيان) والمفهوم والبدايات والعضلات والمنهجيات، وخصوصية علاقة العولمة بالعالم النامي، والرؤية الإجمالية التركيبية الشاملة، والعولمة والعالم الإسلامي، واجتماعيات وإنسانيات العولمة، وثقافات العولمة...

وفي النص التالي بعض الكلمات والفقرات بالخط العريض للتمييز والتأكيد ولفت الانتباه.

الدكتور معن النقري – دمشق – 2004/12/30 نهاية العام!.

1 - خلاصة مكثفة في سطور

عنوان الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراة: «الطابع المتناقض للمشكلات الكوكبية (الكونية) في ظروف التقدم العلمي – التقني» وهي مؤلفة من المقدمة، والباب الأول، والثاني، والخاتمة. وكل باب مؤلف من ثلاثة فصول.

1 – في الباب الأول «الدراسات الكونية ومشكلات التقدم العلمي – التقني في البلدان النامية» يتم توضيح مكان الاستشراق ومشكلات العالم الثالث في منظومة المشكلات الكونية (العالمية) المعاصرة. كما تُناقش مسائل التقدم العلمي – التقني في العالم الثالث – خصائص هذا التقدم، مشاكله، عوائقه، قواه المحركة، هيئاته، تنظيمه... إلخ وتُدْرَس مسائل التخلف الحضاري والهوة الحضارية مع البلدان المتقدمة مع دراسة أهم جوانب هذه الهوة.

إضافة إلى ذلك تُدرَس خصائص التعليم ومشكلاته في البلدان النامية – وخصوصاً التعليم العالي وعلاقة هذا التعليم بمهمات البحث العلمي والمهمات التي يطرحها عصر الثورة العلمية – التقنية على العلم والتعليم في البلدان النامية.

2 – في الباب الثاني تُدرَس الجوانب الداخلية والخارجية من نمو بلدان العالم الثالث تحت تأثير التقدم العلمي – التقني، وبالتالي تدرس أشكال الاستعمار الحديث ولا سيما التكنولوجي والأكاديمي وغيرها وتؤكد ضرورة إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس عادلة ليس فقط في مجال العلاقات الاقتصادية، بل والعلمية – التقنية والروحية – الثقافية.

من جهة أخرى تُدرَس جدلية تأثر العوامل الداخلية والخارجية في نمو البلدان النامية من النواحي الاجتماعية – السياسية ومن زاوية نشاط الشركات متعددة الجنسيات العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية وتُدرَس أهم المتطلبات الميتودولوجية (الطريقة) اللازم توفرها في استراتيجيات التنمية الوطنية أو القومية.

أخيراً يُبيِّن تأثير نقل التكنولوجيا والتصنيع والتقدم العلمي – التقني عالمياً ومحلياً على الحياة الثقافية والروحية في البلدان النامية وتُدرَس الآثار القريبة والبعيدة لذلك في بنى ومؤسسات هذه البلدان الروحية والثقافية.

وفي الخاتمة توجد أهم النتائج وهي تتوج بحثاً ملحاً وذا أهمية فكرية وعملية على السواء ولم يول حتى الآن الاهتمام والعناية اللازمين.

وفي سير الدراسة بُحِثت مشكلات الطاقة والبيئة (الإيكولوجيا) والحرب والسلام في البلدان النامية.

2 - تقرير موجز منشور في دوريات عربية

الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف
التقدم العلمي – التقني (ملخص أطروحة دكتوراة).

Aλf- HΥKKAPN MAAN ABDYλB – MAЖNg.
ΠΡΟΤΝΒΟΡε4NBbIN ΧΑΡΑΚΤεР 2λΟΒΑλbHbIx NpoБλεMB
PA3BNBAЮЩNXCЯ CTPAHAX B YCλOBHЯX HAY4HO-
TeXH4Ecko20 Npo2Pecca. – mockba: MгY, 1985.

معن عبد المجيد النقري

رسالة دكتوراه قُدمت إلى جامعة موسكو الرسمية، حيث نوقشت بتاريخ
1984/12/25 ودافع عنها المؤلف دفاعاً أولياً فاقترح تقديمها للدفاع النهائي
الذي جرى فعلاً بأخذ مجموع الأصوات في 21 آذار 1985 في الجامعة ذاتها،
ثم أُقرت نتائج الدفاع وصدّقت لدى لجنة التصديق العليا التابعة لرئاسة مجلس
وزراء الاتحاد السوفييتي بتاريخ 29 أيار 1985.

هذا التقرير كتبه المؤلف عام 1986 ونشره في دوريات عربية معروفة واسعة الانتشار، وهو هنا يرد تماماً. كما نشرته دوريتان عربيتان، بدون إجراء أي تعديل، وهما:

1^أ – مجلة «دراسات عربية» بيروت، السنة 22، العددان 10/9، تموز – آب 1986، ص 124–128؛

2^ب – مجلة «العلوم الاجتماعية» التي تصدر عن جامعة الكويت، المجلد 15، العدد 3 – خريف 1987، ص 373–376.

إن أهمية الدراسة الحالية تتبع من أن المشكلات العالمية الشاملة⁽¹⁾ المسماة بالإنكليزية والروسية глобальные проблемы هي المشكلات الأكثر إلحاحاً في السنوات الأخيرة وتظهر بحدة أكبر فأكثر في البلدان النامية خاصة، هذه البلدان التي سيزداد دورها في العملية التاريخية أكثر فأكثر. كما سيزداد في المستقبل أيضاً تأثير التقدم العلمي – التقني على الحياة الاجتماعية والأحداث الدولية، وهذا بمجمله يوضح الحاجة الموضوعية إلى دراسة المشكلات الملحة للبلدان النامية في ظروف التقدم العلمي – التقني عبر موشور عالمي شامل (كوكبي) أي من منظور الغلوباليستيك⁽²⁾. ودراسات

1 – تعرب هذه الكلمة بعدة صيغ منها: العالمية، الشاملة، البشرية العامة، الملحة، الكونية... إلخ. وفي اعتقادنا أن هذا التعريب غير موفق تماماً وأن خير ما يمكن طرحه من مصطلحات حالياً هو «الكوكبية» فتكون التسمية حينها هي «المشكلات الكوكبية» وقد نلجأ إلى استخدام هذا المصطلح غير المؤلف في النص عدة مرات.

2 – глобальные проблемы كلمة مستحدثة في اللغة الروسية ذاتها منذ عدة سنوات وهي ترمز إلى العلم الذي يهتم بدراسة العمليات المستقبلية والعالمية الشاملة (الكوكبية)، قد تصح ترجمة الكلمة بـ علم العمليات الكوكبية.

من هذا القبيل تعتبر في الوقت ذاته حاجة داخلية ذاتية لتطوير الفلسفة الاجتماعية، إذ أن النظرية تغطي لدى استخدامها في مجالات تطبيقية جديدة.

لقد أخذنا بالاعتبار ضعف المعالجة الفلسفية – الاجتماعية للمشكلات المنوه عنها آنفاً، كذلك تأخر دراسة مشكلة التخلص من ضعف نمو البلدان النامية عن المستوى العام لدراسة مجمل المشكلات العالمية الشاملة (الكوكبية)، ولذلك فقد وضعنا نصب أعيننا هدفاً فذاً وأصيلاً ألا وهو بيان جدلية المشكلات الجذرية للبلدان النامية في الظروف المعاصرة للتقدم العلمي – التقني من منظور شامل متعدد الجوانب⁽¹⁾ وعبر موشور غلوبالستي (كوكبي)، ومن وجهة فلسفية – اجتماعية.

وطبقاً لهذا الهدف المطروح قمت في الأطروحة بحل المسائل التالية:
تعريف وتمييز مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) وتحديد مكان المشكلات الجذرية للبلدان النامية منها، دراسة وضع التعليم والتقدم العلمي – التقني في تفاعلها مع التنمية العامة للبلدان المتحررة⁽²⁾، لا سيما وأنهما – حسب الهدف والموضوع – يشكلان ظرفاً للتنمية ومكوناً هاماً لها في آن معاً، إيضاح تأثير التقدم العلمي – التقني على الجوانب الداخلية والخارجية من تطور البلدان المتحررة وكشف الأهمية الخاصة لحل مشكلاتها ذات البعد والطابع العالمي الشامل (الكوكبي) حالياً – أي مشكلات إزالة التخلف وإعادة

1 – أي عدم الاقتصار على جوانب معزولة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... إلخ كما يجري عادة، بل رسم صورة كلية شاملة تتناول النواحي المادية والفكرية الروحية، الداخلية والخارجية... في وحدتها.

2 – البلدان النامية، البلدان المتحررة، الدول الفتية، العالم الثالث، العالم النامي، دول الجنوب، الدول الفقيرة، البلدان المتخلفة أو المخلفة أو ضعيفة النمو... إلخ هذه وغيرها من مصطلحات تصف ظاهرة العالم النامي تخضع لتحليل منطقي – تاريخي خاص في هذا البحث.

بناء العلاقات الدولية على أسس عادلة، متابعة التأثير المتناقض للتقدم العلمي – التقني على الثقافة⁽¹⁾ والتطور الروحي في البلدان المتحررة، دراسة انعكاس وخصوصية تظهر بعض مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) في البلدان النامية، مثل مشكلات الحرب والسلام، المصادر الطبيعية، تفاعل المجتمع والوسط الطبيعي، مشكلات الإعلام والمعلومات، مشكلة الإنسان، التمدين وغيرها.

إن الأساس المنهجي (الميتودولوجي) لهذا البحث ينطلق من الفهم العلمي للمجتمع والتاريخ ومن الطريقة الجدلية في المعرفة، كما يعتمد على الموقف أو المنطلق المركب $komn\lambda e\kappa Hblu\ nox\chi og\ ge\ \text{Яte}\lambda b\text{Hoc}\text{Hbl}\text{N}\ nox\chi og$ المستخدم هنا بطريقة نوعية جديدة، تتضمن تقاطع وتلاقي عدة منطلقات منها المنطوق التاريخي والمنطوق الطبقي، والمنطوق المشكلي – النشاطي (أو المشكلي – السلوكي) والمنطوق التفاضلي $CNCTeMHbl\text{N}\ nox\chi og$ والمنطوق المنظومي $gu\phi\phi e\text{Pe}\text{H}\mu\text{NOHHbl}\text{N}\ nox\chi og$ كما أن $\Phi O P M A U N O H H b 1 N\ n O D X O D$ المنطوق التشكيلي $\Phi O P M A U N O H H b 1 N\ n O D X O D$ كما أن طبيعة موضوع البحث اقتضت غير قليل من الابتكار المنهجي الإضافي.

والأساس النظري لهذا البحث يرتكز على الأعمال الفلسفية – الاجتماعية للمؤلفين السوفييت والتقدميين الأجانب وعلى الأدبيات العالمية حول مشكلات

1 – Ky^bTyPA هذه الكلمة الروسية تقريبياً وشرطياً فقط تقابل كلمة ثقافة كما تترجم إلى العربية عادة، أما مدلولها الأصلي فأوسع من ذلك ويشمل إضافة إلى «الثقافة» بمعناها المتداول في العربية وإضافة إلى ظواهر الوعي عموماً: العادات والحككات والخبرة والقواعد والممارسات السلوكية، والجدير بالذكر أن هذه الكلمة في أصلها ذات دلالات مثالية فكرية ولموسمسة مجسدة أيضاً، حتى أنها تستخدم في مجال مختلف تماماً لدى الكلام على «المحصول» الزراعي مثلاً، وربما كان لهذا بعض التأثير على تباين التعريفات والاجتهادات الماركسية السوفييتية فيما بينها، وكذلك بينها والأدبيات الفلسفية الأجنبية خاصة، في تعريف وأدلجة «الثقافة».

الاستشراق، والتقدم العلمي – التقني، وعلوم المجتمع
OBWeCBOBegeHNE، والغلوبالستيك (علم العمليات الكوكبية)، كما يركز
على مواد ومعطيات مجلس التعاضد الاقتصادي (منظمة الكومينكون)، وهيئة
الأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة دول عدم الانحياز، في مسائل
التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي – التقني ومشكلات البلدان النامية. كما
استُخدمت في البحث مواد ونتائج اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العلمية
السوفيتية – العامة والعالمية، وكذلك أهم نتائج أطروحات الدكتوراة المختصة
وذاات الصلة ببعض جوانب هذا البحث.

وهكذا فقد تم في هذا العمل اتخاذ موقف ومنطلق فلسفي اجتماعي مركب
ومتعدد الجوانب من مشكلة تطور البلدان المتحررة، واستخدمت بفعالية الأسس
المنهجية للبحث مع إغنائها بمحتواه المتميز، وقد طُرحت عدة **وضعية جديدة**
حول ضرورة مكاملة المشكلات العلمية – العامة مع المشكلات البشرية –
العامة (الكوكبية) لنجاح حل كلا المجموعتين، وكذلك حول وحدة الخاص
والعام في بنية وتطور العالم النامي / الوحدة بين التحول العام – من جهة
وتعدد أشكال هذا التحول – من جهة أخرى، الوحدة بين وحدة وتميز البلدان
النامية ككل – من جهة، وتفاضلها وبالتالي تصنيفها ونمذجتها – من جهة
أخرى/ كما تم بيان وإثبات وجود رابطة داخلية واشتراط متبادل بين اتجاهي
التكامل والتفاضل ليس فقط في تطور العلم (حيث يجري تعميق تخصص العلم
وتقاربه في آن واحد معاً – وهذا الأمر بات معروفاً)، بل وفي التطبيق أيضاً
(وهذا الجانب يبقى مغموراً ومهملاً) – أي في الإنتاج المادي وفي التخطيط
والإدارة وفي التحولات الاجتماعية، وترد في هذا البحث شواهد ملموسة على
ذلك.

لقد أُثبتت هنا ضرورة الدراسة المركبة والفلسفية المضمونية (غير الشكلانية) لمجموعة مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) باعتبارها منظومة مترابطة داخلياً ومتنامية جدلياً. وتشغل مكاناً مفتاحياً في هذه المنظومة ليس مشكلات التفاعل بين المجتمع والطبيعة، بل مشكلات دارة العلاقات الاجتماعية المتبادلة (محلياً ودولياً) والتي تشكل جزءاً كبيراً منها مشكلات البلدان النامية المتمثلة في امتدادات المشكلات التاريخية – مشكلات التخلف والتبعية – ولكن بعد أن عبئت بمحتوى جديد نوعياً تحت تأثير التقدم العلمي – التقني، فأصبحت ذات طابع ومقاييس عالمية شاملة (كوكبية).

على أساس استخدام الوقائع الواسعة تم إيضاح خصوصية التقدم العلمي – التقني وتفاعله مع التطور الاقتصادي – الاجتماعي في البلدان النامية، وكُشف عن الطابع المعقد ومتعدد الوجوه لمشكلة ضعف النمو وللهوة العالمية الشاملة (الكوكبية) الصناعية والعلمية – التقنية والعامة في العالم بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية.

إن التطور الاقتصادي – الاجتماعي إذ يصبح مستحيلاً أكثر فأكثر بدون تقدم علمي – تقني فإنه بدوره يؤثر على مستوى ووتائر وطابع التقدم العلمي – التقني واستخدام منجزاته. ولدى التحليل المفصل للوقائع والمعطيات الإحصائية تم بيان ضخامة مشكلة التعليم وجرت معالجة جوانبها الأكثر أهمية وتكوين تصور شمولي عن بنية ومناحي تطور التعليم في البلدان النامية مع إيضاح ارتباطه الجدلي بالتطور الاقتصادي – الاجتماعي والعلمي – التقني والثقافي لهذه البلدان، كما كُشف عن التفاعل المتبادل بين ديمقراطية التعليم – من جهة، والديمقراطية الاجتماعية وحل التناقضات الاجتماعية المعقدة في البلدان المتحررة – من جهة أخرى.

لقد تم إجراء وبيان ضرورة المنطلق التشكيلي بطابعه الشمولي الجامع لأجل دراسة وفهم الأشكال الجديدة للاستغلال والتبعية والاستعمار، وقد ثبت استنتاج مفاده أن التبعية هي مشكلة كيف لا كم العلاقات الدولية، وأن العلاقات الاقتصادية والعلمية – التقنية تشغل مكاناً كبيراً ومتميزاً في مجمل هذه العلاقات .

وعلى أساس دراسة واسعة للأدبيات المختصة جرى تعميم الجوانب المختلفة للنضال من أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد (هذه الجوانب التي تُدرّس بشكل مفكك ومعزول عادة) وقُدِّم تصور جامع حول هذه المسألة وحول الوسائل الكفيلة بحلها، وبعثتُ كُشف عن محدودية هذا كله – أي الاقتصار على الجانب الاقتصادي وإن تعددت وجوهه ومكوناته، وبيّنتُ ضرورة إعادة بناء مجمل العلاقات الاجتماعية (بمعناها الواسع الذي يشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية – التقنية والإعلامية... الخ) في العلاقات الدولية أي بتغيير الجوانب التحتية والفوقية منها معاً.

وإذا أخذنا بالاعتبار هيمنة قانون التطور المتوازن والمقارب في ظل المنظومة الاشتراكية الدولية، وقانون التطور التفاضلي المتباعد والمباعد في ظل النظام الرأسمالي الدولي، أمكننا الاستنتاج أن السبيل الفعال للخروج من حالة ضعف النمو ولتغيير العلاقات الدولية ديمقراطياً يكمن في الجمع والتنسيق بين دفع التقدم العلمي – التقني واستخدام منجزاته – من جهة، وتوافقه مع استخدام مزايا التوجه الاشتراكي وتطوير حركة التحرر الوطني والنضال من أجل السلام وإجراء تحويلات اجتماعية تقدمية وديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يمكن التنسيق بين التحرر الوطني القومي والتحرر

الاجتماعي – من جهة أخرى.

وقد وضعت الخطوط العامة في استراتيجية مركبة للتطور المستقل، تؤخذ فيها بالاعتبار، إضافة إلى الجوانب الخارجية، الجوانب الداخلية من هذا التطور ومن وجهة نظر فلسفية – اجتماعية منهجية ونظرية تطبيقية. وأكد في هذه الاستراتيجية على ضرورة تحديد أهداف وطرق ومهمات ووتائر وجوانب وأوليات ومصادر وقوى تحريك التطور في البلد النامي المعين وحددت النقاط الأساسية الضرورية لذلك، كما كشف عن الأهمية المميزة والمتزايدة التي تكتسبها الإدارة العقلانية للمجتمع.

وفي هذا البحث يبين أن التطور الثقافي الداخلي في البلدان المتحررة غير معزول عن العمليات الثقافية العالمية الشاملة (الكوكبية) وأن العمليات الكوكبية الفوقية بمجملها أيضاً غير معزولة عن الظواهر التحتية الجارية على نطاق عالمي. ولذا فمن الضروري إعادة بناء العلاقات الثقافية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية، ويلزم استخدام فعال وتقديمي لتنوع الثقافات ذي المقياس المكاني – الزمني العالمي الشامل (الكوكبي) تاريخياً وجغرافياً، كما يلزم تجنب التأثير السلبي للتجمعات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات – TNC = THK وللشمولية العلمية – التقنية والإفادة من الدور الإيجابي المتميز للدولة الوطنية وللنوادي والمجامع العلمية المحلية وللتقدم العلمي – التقني إجمالاً.

لهذا البحث أهمية منهجية – نظرية للغلوباليستيك (علم العمليات الكوكبية) والاستشراق وعلم العلم وعلوم المجتمع في مجالي البحث والتدريس، كما أن لهذا البحث أهمية نظرية – تطبيقية للمنظمات الإقليمية والدولية

التقدمية، لقوى التحرر الوطني القومي والاجتماعي. كثير من وضعيات الأطروحة قابل للاستخدام تطبيقياً لأهداف البناء الثقافي، وتطوير نظام التعليم، وصياغة أو تحسين السياسة العلمية – التقنية، وفي التخطيط والإدارة ووضع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية.

من المناسب استخدام بعض وضعيات الأطروحة للتدريس في مجال فلسفة التاريخ، الفلسفة الاجتماعية، المسائل الملحة للمادية الجدلية، المشكلات والمسائل المتعلقة بالبلدان النامية وغيرها؛ ومن الموضوعات التي يفيد هذا البحث في إغنائها دراسةً وتدریساً – على سبيل المثال لا الحصر – موضوعات «التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية» (الحضارات، الثقافات... إلخ)، «التقدم الاجتماعي» (البنى والتغيرات الاجتماعية... إلخ)، «التقدم العلمي – التقني» (المسائل الفلسفية للعلم والتقنية والإنتاج، خصائص وعواقب ت.ع. ت في النظم الاجتماعية المختلفة... إلخ).

3 - خلاصة موجزة عن بعض أهم النتائج

موجز عن أطروحة «الطابع المتناقض للمشكلات الكوكبية (العالمية) في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني»

أهمية موضوع البحث:

لا تزال مشكلات البلدان النامية تفتقر إلى الدراسة العلمية - الفلسفية، إذ أن معالجتها فلسفياً - سواءً على المستوى التدريسي أم على مستوى البحث المتخصص - لا تصبو حتى الآن إلى المستوى المطلوب، وتُصادف محاولات منفصلة لدراسة هذه المشكلات لدى ممثلي العلوم الاجتماعية المختلفة، إلا أن النظرية الشاملة لتطور البلدان النامية تكاد تغيب بسبب تخلف الدراسة الفلسفية - الاجتماعية بالدرجة الأولى.

إن الفلسفة يمكن ويجب أن تقدم فائدة ملحوظة في دراسة المشكلات المعاصرة للبلدان النامية دراسةً نظريةً أوسع وأعمق مما تفعل العلوم الاجتماعية الأخرى عادةً. وهذا ما يؤدي - من جهة أخرى - إلى تطوير وإغناء العلم الفلسفي - الاجتماعي ذاته إذ أن النظرية تغتني دائماً لدى تطبيقها في مجالات عملية جديدة. واختيار موضوع هذا البحث ينطلق من وعينا للحاجة إليه - ليس فقط الحاجة الموضوعية، بل والحاجة العلمية - الداخلية

أيضاً.

لقد عولجت مشكلات الثورة العلمية – التقنية علاجاً واسعاً بدءاً من النصف الثاني من قرننا الحالي ولكن بصورة عامة وحين يدور الحديث حول جريان وآثار هذه الثورة في الأنظمة الاجتماعية المختلفة – في ظروف الرأسمالية والاشتراكية، أما خصائص التقدم العلمي – التقني وعواقبه في العالم الثالث فنحتاج إلى دراسة فلسفية انتقادية ودؤوبة، لذا يجب دراسة هذه الظاهرة وخصوصيتها في البلدان النامية ليس فقط باعتبارها عاملاً وشرطاً هامين جداً في تطور هذه البلدان، بل وبهدف تكوين فهم نظري أفضل للتقدم العلمي – التقني كظاهرة عالمية وبهدف تقديم حل أفضل للمشكلة العالمية – مشكلة التحكم في هذا التقدم العلمي – التقني واستخدامه لصالح السلم وتطوير الإنسان والإنسانية.

لا تزال **المشكلات العالمية لعصرنا** في المرحلة الجينية من مراحل الدراسة الفلسفية، ولم تدخل بعد بما فيه الكفاية لا في جهاز المصطلحات والمقولات الفلسفية ولا في صلب الفلسفة العامة ولا في العملية التدريسية، بل إنها لاتعالج كفاية لدى دراسة مشكلة التقدم الاجتماعي على الرغم من أن هذه المشكلات تقف الآن باعتبارها مشكلات حادة جداً للتطور العالمي إجمالاً. لقد انتبه السيد ف.ف. زغلايين – الفيلسوف السوفييتي – محقاً إلى أنه في جميع الموسوعات والقواميس والمراجع – الأدلة الأخرى السوفييتية على مدى العقد الأخير لا يُذكر مصطلح «المشكلات الكوكبية العالمية» global problem's ولا يُكشف عن محتواه باستثناء «القاموس الفلسفي» الذي راجعه إ.ت. فرولوف

و«قاموس الاشتراكية العلمية» الذي راجعه آ.م. روميا نتصوف⁽¹⁾.

إن **المشكلات العالمية** تستمر في الظهور وهي في المستقبل القريب ستتمظهر بأكثر الأشكال حدة في البلدان النامية خاصة، هذه البلدان التي سيزداد دورها وفعاليتها في الأحداث الدولية أكثر فأكثر، كما سيزداد في المستقبل أيضاً تأثير التقدم العلمي – التقني على الحياة الاجتماعية والحوادث الدولية. كل هذا في مجموعه يشترط أهمية وإلحاح دراسة المشكلات الجوهرية للبلدان النامية في ظروف التقدم العلمي – التقني ومن منظور كوكبي عالمي، مما يعتبر خطوة هامة على طريق فهم وبالتالي حل جزء كبير من **مشكلات التطور العالمي** ليس في مصلحة مجموعة البلدان النامية فحسب، بل وفي مصلحة المجتمع الدولي إجمالاً.

درجة معالجة المشكلة:

تعتبر دراسة **المشكلة الكوكبية العالمية** – «إزالة تخلف البلدان النامية» الحلقة الأضعف نسبياً بالقياس إلى دراسة غيرها من **المشكلات العالمية**. من جهة أخرى إذا أخذنا مجموع العلوم الاجتماعية التي تدرس المسائل ذات الصلة المباشرة ببحثنا هذا وجدنا أن العلم الفلسفي يتخلف عن بقية العلوم الاجتماعية ولا سيما الاقتصادية، بل إن الجهاز الفلسفي – الاجتماعي والمنهجي – الفلسفي يبدو غير مهياً ولا معوّذ على دراسة هكذا مشكلة ملحة وأصيلة ذات فائدة. بهذا المعنى يمكن أن تتطور دراسة الموضوع ومنهج هذه الدراسة معاً بالتوازي فيغتنى أحدهما بالآخر. وعلى أي حال فإن للمادة

1 – ف.ف. زغلادين: مشكلات دراسة العمليات الكوكبية (العالمية) للتطور العالمي – مجلة قضايا الفلسفة، موسكو 1981، ع9، ص18.

النظرية العامة المترجمة في العلم الفلسفي بحجم كبير أهميتها هنا أيضاً. لقد استفاد المؤلف لدى إجراء دراسته هذه من أعمال معهد الاستشراق ومعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية التابعين لأكاديمية العلوم السوفيتية، ومن مؤلفات فلاسفة وعلماء معهد الفلسفة الأكاديمي وجامعة موسكو الحكومية، ومن أعمال أخصائيين سوفيت مثل دم. غُفشياني (مدير معهد الدراسات المنظومية لعموم السوفييت)، ف.ف. زغلادين، إ.ت. فرولوف، غ.س. خوزين، ت.خ. شاخنازاروف، ك.ن. بروتنتس، ف. شينيس، آ.يا. إليا نوف، ر.م. آفاكوف، م.س. أنتشكوف، ي.ب. راشكوفسكي، غ.ي. سكوروف، غ.ب. ستاروشينكو، غ.ك. شيروكوف، آيو، شبيرت وغيرهم، إضافة إلى أعمال المؤلفين غير السوفييت التي يضيق بذكرها المكان هنا.

ابتداءً من السبعينيات قُدمت في الاتحاد السوفييتي بعض الأطروحات ودفع عنها وهي كليا أو جزئياً مكرسة لدراسة تأثير التقدم العلمي – التقني على البلدان النامية، أما الأطروحات التي تدرس المشكلات الكوكبية العالمية لعصرنا فتبدأ من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وأما بحثنا الحالي هذا والذي يتناول المشكلات الجذرية للبلدان النامية في الظروف المعاصرة للتقدم العلمي – التقني بشكل شامل ومتعدد الجوانب وعبر مؤشر كوكبي عالمي فهو بحث أصيل وفريد في موضوعه من الناحية الفلسفية خاصة والعلمية الاجتماعية عامة أيضاً.

ولأجل إنجاز أهداف البحث طُرحت وحُلّت مجموعة من المسائل وتم الوصول إلى نتائج ملموسة في هذا المجال.

أهم النتائج:

1 - تم التأكيد في هذا العمل على الطابع المركب المعقد للعلم الفلسفي ذاته وبيّنت أهمية كل من الدراسة المركبة عموماً والفلسفية المضمونية لا الشكلانية خصوصاً لفهم وحل المشكلات الكوكبية العالمية ومشكلات التقدم العلمي - التقني في البلدان النامية.

وبهدف نجاح تقريب وتكامل مجموعات العلم الأساسية الثلاث⁽¹⁾. وكذلك لأجل حل المشكلات العالمية يلزم النظر إلى كل من هذه المجموعات العلمية وتلك المشكلات باعتبارها منظومة واحدة متكاملة، كما يتوجب مكاملة المشكلات العلمية - العامة مع المشكلات البشرية العامة (العالمية).

إن الفهم الفلسفي النظري للمشكلات العالمية، - بما في ذلك مشكلات البلدان النامية ضمناً وبصورة خاصة، - يجب أن يشغل دوراً رائداً بالمقارنة مع الدراسة السوسيوولوجية الملموسة لهذه المشكلات، كما يجب أن يسبق أيّ معالجات أو خطوات عملية باتجاه حلها. ولدى تعميم المعطيات حول مقاييس وعلائم المشكلات العالمية أُقرَّ أن ما يميزها هو التالي: مقياسُها البشري العام، جوهرها البشري العام (إذ أنها تهدد البشرية جمعاء)، أن حلها يتطلب جهوداً بشرية عامة، إلحاحيتها الكبيرة وحاجتها إلى حلول غير قابلة للتأجيل، كونها مركبة ومعقدة للغاية، ديناميتها، اتساع ساحة تأثيرها الزمكانية (الزمانية - المكانية)، ارتباطها بالتدويل والكونية (الاتجاه نحو العالمية) المتصاعدين لعمليات العالم المعاصر.

المشكلات العالمية تُقدّم في هذه الأطروحة باعتبارها منظومة معقدة مركبة ومتراصة ومتنامية وهي منظومة غير متجانسة بمعنى وجود المادي

1 - العلوم الاجتماعية والعلوم التقنية والعلوم الطبيعية.

والإيدولوجي، الطبيعي والتقني والاجتماعي فيها مع اختلاف النسبة، وقد تم الاستنتاج أن مجموع مشكلات دارة التفاعل بين المجتمع والوسط الطبيعي⁽¹⁾ في علاقتها بمجموعة مشكلات دارة العلاقات الاجتماعية المتبادلة⁽²⁾، تجسد **تمظهراً كوكبياً عالمياً** من نوع خاص للتناقض بين قوى وعلاقات الإنتاج بمقياس دولي، حين دخل مستوى تطور القواعد المادية للمجتمع البشري في صدام مع **العلاقات الدولية القائمة حالياً**؛ وعلى هذا الأساس تم بيان الأهمية الأولية والمفتاحية التي يتمتع بها حل **المشكلات العالمية** المنتمية إلى دارة العلاقات الاجتماعية المتبادلة لأجل نجاح حل مجموعة المشكلات البشرية العامة إجمالاً وبشكل جذري. إن مشكلات البلدان النامية ذات **البعد العالمي** تكون جزءاً هائلاً من مشكلات هذه الدارة المنوّه عنها وتُعتبر استمراراً لمشكلات التخلف والتبعية ذات الجذور التاريخية والتي امتلأت بمحتوى جديد نوعياً تحت تأثير الثورة العلميّة – التقنية وتداول الحياة الاجتماعية. وتعتبر مشكلات البلدان النامية ذات **البعد العالمي** مثلاً ناصعاً لتقاطع ما هو طبيعي وتقني واجتماعي، ما هو مادي وعقدي.

ويُستنتج في هذا العمل أيضاً وجود رابطة منطقية – تاريخية بين وحدة البلدان النامية – من جهة، وتنوع المقولات التي تعبر عن هذه البلدان – من جهة أخرى، ووجود تشابه في أسس وحدة هذه البلدان (تكاملها) وأسس تصنيفاتها (تفاضلها). إن الرابطة الداخلية بين العام والخاص تتجسد بوضوح في العالم الثالث (العالم النامي)، في بنيته كما في مناحي تطوره ككل.

1 – كمشكلات البيئة والطاقة والمصادر الطبيعية وغيرها.
2 – كمشكلات تحقيق السلام الشامل، وإعادة بناء العلاقات الدولية – ككل وليس فقط الاقتصادية – على أسس ومبادئ عادلة، وإزالة تخلف البلدان النامية وغيرها.

وبهذا يتأكد أن العمليات التفاضلية – التكاملية قائمة ليس فقط في منطق تطور العلم – حيث يجري تفرع (تخصص) العلوم وتكاملها في الوقت ذاته، بل وفي التطبيق العالمي أيضاً.

إن استخدام مقولات وقنونات النظم الفلسفية المختلفة ذو خصوصية في البلدان النامية ويستوجب امتلاك حنكة إضافية وموقفاً إبداعياً.

– 2 –

لدى تحليل خصائص التقدم العلمي – التقني في البلدان النامية تم بيان الطابع المختلف والمفكك لمنظومة «العلم – التقنية – الإنتاج» في هذه البلدان، ويُفرّق في الأطروحة بين المستويين العالمي والإقليمي المحلي للتقدم العلمي – التقني، كما تُطرح موضوعاً مفادها أن استخدام منجزات العلم والتقنية العالميين بهدف تقوية الرصيد العلمي – التقني الوطني ذو أهمية نوعية وفائقة لحل مشكلات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية.

إن نزيف العقول من البلدان المتحررة يحرم الأمة كوارها الثمينة وثرواتها الاجتماعية – الثقافية، أما مشكلة عقلنة التقدم العلمي – التقني والتحكم به بطابعها العالمي فنجد تجسيدها الجزئي المحلي في تصاعد أهمية إنشاء وتطوير التكنولوجيا المُوَعَدَة المُوَقَلَمَة مع الظروف البيئية والاجتماعية المحلية. في معظم البلدان النامية يلزم إنشاء أو توثيق السياسة العلمية – التقنية وربطها بخطط التنمية الوطنية وبالاتجاهات العالمية لتطور العلم والتقنية.

إن التقدم العلمي – التقني ذاته في هذه البلدان ذو طابع مفكك ومبعثر زمنياً وغالباً ما يستدعي فيها التطور غير المتناسق وتناقض العمليات الإيكولوجية (البيئة) والديمغرافية (السكانية)، كما يُفاضل نموّ الحاجات والإنتاج

والاستهلاك مما يتطلب موقفاً متميزاً (قيماً على الأخص) منه ومن عواقبه في ظروف هذه البلدان.

وفي عملنا هذا يُفرّق بين ما هو داخلي وما هو خارجي في عوائق التطور الاقتصادي – الاجتماعي والعلمي – التقني وفي قواهما المحركة وقد اتّضح أنه في مجتمعات البلدان النامية وبسبب تعقيدها وتعدّد أنماطها تتقاطع مختلف القوى المحركة للتطور والتقدم الاجتماعي والتي تُميّز تشكيلات اجتماعية – اقتصادية متنوعة، مع إقرار الدور الرائد بين هذه القوى المحركة لصراع البدايتين الرئيسيتين – الملكية الخاصة والملكية الجماعية، وتتمثل المسألة الرئيسية أيضاً في كيفية التنسيق بين هذه القوى المحركة ومصادر النمو المختلفة بحيث تتحول إلى دافع للتقدم لا مثبّط له.

إن أهمية وإلحاحية العاملين الصناعيين والعلمي – التقني في تطور البلدان المتحررة متناسبة فعلياً وليس شكلياً مع عمق الهوة الصناعية والعلمية – التقنية في العالم، لا سيما وأن التقدم العلمي – التقني (ت.ع.ت) ينمو الآن بوتائر سبّاقة ويبيد تأثيراً متصاعداً باستمرار على كافة مجالات الحياة الاجتماعية. إن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية تصبح مستحيلة أكثر فأكثر بدون تقدم علمي – تقني وبدون استخدام منجزاته، ومن جهة أخرى فإن هذه التنمية تؤثر بدورها على ت.ع.ت، على مستواه ووتائره وطابع جريانه.

بالاستناد إلى الوقائع بيّنا في عملنا الحالي الطابع المعقّد ومتعدد الجوانب لمشكلات ضعف النمو والهوة الكوكبية العالمية بين البلدان النامية والمتقدمة، إذ تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية والعلمية – التقنية والصناعية والثقافية... إلخ، على الرغم من أن أكثر القياسات تعتمد عادةً خطأً أو تقصيراً – على الدخل الوطني الإجمالي أو معدل دخل الفرد.

إن تعمق الهوية الحضارية العالمية بين نصفي الكرة الأرضية ليس الاتجاه الوحيد الشامل – كما هو الرأي الشائع والغالب – بل إن التقييم الصحيح الواقعي لمناحي تغير هذه الهوية يتطلب موقفاً أكثر موضوعيةً وحذراً ذا طابع تفاضلي حسب البلد المعين والمرحلة التاريخية المعينة وحسب الجانب المقصود من جوانب هذه الهوية، وإذا كانت الهوية تتعمق في بعض المجالات فإنها تنقلص في بعضها الآخر أو تبقى ثابتة نسبياً في بعضها الثالث.

– 3 –

إن تفاعل التقدم العلمي – التقني مع منظومة التعليم ومهمات التنمية يتجسد قبل كل شيء في مشكلة الكوادر الوطنية، وإذ تزداد أهمية هذه الكوادر في ظروف تصاعد دور العامل البشري في التطبيق والحياة الاجتماعية ليس فقط في العالم ككل بل وفي البلدان النامية بشكل خاص. وأهمية الكوادر تتبع ليس فقط من اعتبارات اقتصادية، إذ أن الأخصائي أو الإنسان بشكل عام ليس مجرد ذات أو حامل للتغيرات الاجتماعية – التاريخية، بل وغاية التقدم التاريخي نفسه.

لكوادر المدرسين والمربين أولوية الاهتمام في المراحل الأولى من التنمية الحديثة، ويجب أن يزداد تعدادهم، في رأينا، طرداً مع ارتفاع درجة التعليم ومع سير الزمن التاريخي وعكساً مع مستوى تطوّر البلد أو الإقليم المعين من العالم النامي، وهذا ما ينسجم مع اتجاهات تزايد المتعلمين المدروسة والمستنتجة في بحثنا هذا.

من الضروري أيضاً عقلنة تناسب مراحل التعليم المختلفة (الأولي والمتوسط والعالي)، والمرحلة ذات الأولوية والأفضلية يجب أن تكون أعلى

كلما ارتفع مستوى تطور البلد المعين النامي، ويلزم أن تتكامل مراحل التعليم المختلفة فيما بينها لتمتين هيكل التعليم إجمالاً بالتوازي مع التطوير الحثيث لهيكل البنية الاجتماعية عموماً وباعتبارها الأساس.

ويمكن رفع فعالية نظام التعليم عن طريق تحسين تخطيطه لأجل قريية وبعيدة طبقاً لحاجات المجتمع التطبيقية ولمهمات البحث العلمي وبهدف حل المشكلات العالمية الملحة والتي تتجلى في البلدان النامية بحدة مميزة. وفي هذا الاتجاه أيضاً يلزم القضاء على تأخر وتأخر وتبعية البرامج التعليمية وكذلك تلزم إعادة بناء هذه البرامج على أسس تقدمية عن طريق التغيير التقدمي الدائم ليس للمعارف المتقدمة فحسب، بل ولطرائق وبني وتنظيم ومحتوى وأهداف التعليم.

ولا يجوز أن يقتصر التعليم على جمع وتصنيف المعارف، بل ويجب أن يعتمد على تطوير ثقافة التفكير والقدرات العقلية وإمكانية إنتاج المعارف والقدرة على حل المسائل العلمية والتطبيقية بشكل مستقل وإبداعي.

ويستنتج المؤلف أيضاً أن ما يلزم البلدان النامية ليس فقط زيادة الاعتماد على التخصصات العلمية – التقنية، بل وكذلك إعادة بناء تخصصات العلوم الإنسانية بطريقة جديدة وبما يتماشى مع مقتضيات العصر ومستوى المشكلات والمهمات التي يطرحها، لا سيما وأن العلوم الإنسانية والاجتماعية تشغل مكاناً ريادياً بين العلوم الأخرى ليس فقط لنجاح إنجاز العملية التكاملية بل ولحل المشكلات الاجتماعية التطبيقية الملحة أيضاً.

إن ديمقراطية التعليم وإزالة طابعه الأوليغاركسي النخبوي، وهذا مرتبط بتطوير الديمقراطية الاجتماعية إجمالاً، هي حاجة ضرورية وملحة لحركة

المجتمع التقدمية الصاعدة في ظروف عصرنا المتميز باتساع وتعمق ونُشط
اشترك الجماهير الشعبية في العمليات الاجتماعية – التاريخية، إضافة إلى
ذلك فإن ديمقراطية التعليم، كما ازدياد دور الجماهير، ضروريان لنجاح حل
المشكلات العالمية للتطور الاجتماعي.

– 4 –

يؤكد في هذه الأطروحة على أن التبعية كانت وما زالت إحدى أكثر
المشكلات إلحاحاً في تطور البلدان المتحررة الاجتماعي، وقد كان للتبعية
أشكال متنوعة تاريخياً بدءاً بأشدها وضوحاً ومباشرة، كالأشكال السياسية
والعسكرية، ومروراً بالتبعية الاقتصادية، فالعلمية – التقنية أو التكنولوجية،
وانتهاءً بالتوجه صوب أشكال أكثر براعة وحنكة للتبعية كالأشكال الثقافية
والمعلوماتية والأكاديمية.. إلخ.

إن التبعية هي مشكلة كيف لا كم العلاقات الاجتماعية في التطور العالمي.

يبيّن في هذا العمل أن النضال يجب أن يتركز ويتجه ضد الاستعمار
الجديد «التكنولوجي» (النيوكولونيالية التكنولوجية) باعتباره أكثر أشكال
الاستعمار المعاصرة خطورة، وكذلك ضد الشركات فوق وعبر – القومية
(TNC = THK) والتجمّعات الصناعية – العسكرية باعتبارها الحوامل الأكثر
نموذجية ونشاطاً لهذا الاستعمار التكنولوجي، وبشكل خاص ضد نشاط هذه
التجمّعات التوكيلي والمرتبطة ببراءات الاختراع باعتباره الشكل الأكثر خطورةً
للتوسع العلمي – التقني.

وتركيز الاهتمام يعني تنظيم ومراقبة نشاطات الشركات فوق أو عبر –
القومية العلمية – التقنية والصناعية في البلدان النامية وإشراف الدولة الوطنية

عليها كما النضال عالمياً ضد الطابع الاستغلالي لهذه النشاطات.

إن لنشاطات الشركات فوق القومية ومتعددة الجنسية عواقب وتبعات اقتصادية – سياسية واجتماعية وإيديولوجية مباشرة أو غير مباشرة مما يتجسد ويتمظهر قبل كل شيء في تفتيت البورجوازية الوطنية وشَرْدَمَة المجتمع الوطني والقومي والعالم النامي (العالم الثالث) إجمالاً.

ويتصف النظام الإمبريالي في الظروف المعاصرة للتقدم العلمي – التقني بعلام جديدة للاستغلال مؤداها أن التقسيم الدولي للعمل لا يشمل فقط تخصص البلدان المتقدمة بالعمل العقلي والإنتاج ذي السعة العلمية الكبيرة، والبلدان النامية بالعمل العضلي والإنتاج ذي السعة الفيزيائية اليدوية الكبيرة كتوجه عام، بل إن كل صنف من هذين النوعين من العمل والإنتاج موزع ومنقسم داخلياً إلى ما هو إبداعي رائد وعالي التأهيل في البلدان الرأسمالية المتقدمة – من جهة، وثنائي منخفض التأهيل في البلدان النامية – من جهة أخرى. بمعنى أن العمل الفكري العقلي العالمي ذاته تنقسم إلى جزئين أساسيين أحدهما إبداعي وقائد وفعال في البلدان المتقدمة والثاني أقرب إلى الجمع والتصنيف والتبعية والروتينية وتقديم المعطيات الأولية الخام في البلدان المتخلفة (أو المخلفة كما يجوز التعبير أيضاً)، وكذلك هو الحال بالنسبة للعمل العضلي فأقسامه التي تستدعي كفاءة أعلى متمركزة في الغرب.

إن الموضوعة المعروفة حول الدور المتميز للفعاليات السياسية و«البلنبيان الفوقي» في البلدان النامية تثبت أهميتها ليس فقط داخل البلد الواحد، بل وفي نضال هذه البلدان المشترك على الساحة الدولية. ومن مناحي هذا النضال التي

تعتبر جزءاً فعالاً وموثوقاً من إعادة بناء العلاقات الدولية الحالية على أسس تقدمية برنامج «الاعتماد الجماعي على الذات»، التكامل والتعاون متعدد الجوانب بين البلدان النامية ذاتها وبينها والبلدان الاشتراكية أيضاً.

ويجب أن تكون إعادة بناء العلاقات الدولية مركبة وشاملة ومتعددة الوجوه أي غير مقتصرة على إقامة «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» ولا على «الحوار الكوكبي العالمي شمال - جنوب» لأن العلاقات الدولية أوسع كثيراً من العلاقات الاقتصادية الدولية وحدها، كما أن الشكل السياسي للنضال (في صيغة الحوار) غير كافٍ ويجب استخدام الأشكال الاقتصادية والإيديولوجية أيضاً، إذ تمكن رؤية النضال من أجل إقامة علاقات دولية ديمقراطية وعادلة وكأنه نضال طبقي من نوع خاص على مستوى كوكبي عالمي. وهذا ما لا يجوز أن يُنَافى التعايش السلمي الذي أصبح الآن أكثر إلحاحاً في ظروف ت.ع.ت المعاصرة، وتآزم المشكلات العالمية ولاسيما من أجل خلق الظروف الملائمة للتطور الاجتماعي والعلمي - التقني في البلدان المتحررة.

- 5 -

إن التقدم العلمي - التقني ليس بمفرده وبصيغة مجردة، بل في وحدته مع حركة التحرر الوطني والنضال من أجل السلام، ولدى زيادة هذين الأخيرين، يستطيع إحداث تغييرات تقدمية في مجرى الحوادث العالمية. وفي هذا السياق يجب النظر إلى - وحل - مشكلة الهوية الحضارية العالمية من مشور تناقضات العصر الراهن وعلى ضوء تأثير الثورة العلمية - التقنية. هناك احتمال وإمكانية لاستخدام التقدم العلمي - التقني في خدمة أهداف

عسكرية – عدوانية أو سلطوية طغيانية، أو أوليغاركية نخبوية معادية للديمقراطية والشعب، وذلك في حال التوحيد الرجعي بين السياسة والعلم في عصر تصاعد تسييس العلم وعلمنة السياسة، وبناءً على ذلك تبيّن لنا ضرورة الجمع والتنسيق بين التقدم العلمي – التقني – من جهة والتحويلات الاجتماعية الديمقراطية والتقدمية – من جهة أخرى، ليس فقط لضمان حل مشكلات البلدان النامية التاريخية – القضاء على التخلف وتحقيق الاستقلال – بل ومن أجل إنجاز التقدم العلمي – التقني ذاته في هذه البلدان.

وعلى الرغم من أن حجم ووزن تأثير العوامل الخارجية على الحياة الاجتماعية في البلدان النامية كبيران جداً، إلا أن العوامل الداخلية، على الرغم من ذلك، تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في تحديد طابع وقنونات تأثير العوامل الخارجية. إن الموقف الشمولي الإيداعي لدى تحليل التلازم بين مشكلات التخلف والتبعية، التطور والاستقلال، التحرر الاجتماعي والوطني القومي – كل ذلك يُساعد على كشف أسباب نشوء وطريقة تطور المشكلات البشرية العامة في نمو البلدان المتحررة وعلى تقديم تصوّر أفضل عن طرق حلّها الممكنة.

إن التقدم العلمي – التقني يزيد إلحاح وضرورة التخطيط والإدارة الاجتماعية ويطرح أمام التخطيط متطلبات أكبر نسبياً في البلدان النامية، حيث يلزم بشكل خاص تخطيط تفاضلي متنوع يأخذ بالاعتبار اختلاف حجم ومستوى تطور القطاعات والأنماط والبنى المختلفة ولكنه تخطيط ممرّكز في الوقت ذاته، وهذا ضروري لضمان تطور اجتماعي واقتصادي مستقرّ خال من الفجوات والأزمات، لا سيما وأن التنمية في البلدان النامية تجري عادةً بسرعة كبيرة وبطريقة انتقائية متقطعة وغير مدروسة فتؤدي إلى التوتّر

الاجتماعي، ويُنظر إلى نقل تقنية الإدارة والتخطيط من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية – والذي غالباً ما يكون عشوائياً ودوغمائياً – على أنه نقل كفي للتكنولوجيا، في بحثنا هذا، وهو بالتالي قد يأتي بعواقب مضخمة نوعياً سلبية أو إيجابية تبعاً لدرجة التطابق والتوافق مع الظروف المحلية الطبيعية والاجتماعية – التاريخية ذات الخصوصية.

ولدى وضعنا تصوراً نظرياً – ميتودولوجياً، وفلسفياً – اجتماعياً حول استراتيجية التطور المستقل المعقد نبيّن أن أهم الأمور التي تلزم مراعاتها – إضافة إلى الجوانب والعوامل الخارجية في التنمية المنوّه عن أهمها سابقاً – في هذه الاستراتيجية هي التالية:

1 – جوانب التنمية وأهمها: الثرواتية الطبيعية، الإيكولوجية، الديمغرافية والثقافية – الروحية، إضافة إلى الجوانب التقليدية المعروفة – السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2 – 5 طريق، وتائر، دوافع ومصادر، مهمات وبرامج التنمية.

6 – محتوى استراتيجية التنمية طبقياً والمصالح التطبيقية التي تُعبر عنها وترضيها.

7 – أن أحد أهداف التنمية وهو تقليص – ومن ثمّ إلغاء الهوة الحضارية العالمية متعددة الجوانب، وخصوصاً الهوة العلمية – التقنية (في الكوادر، في تمويل وتنظيم العلم، في حجم المنشورات العلمية وبراءات الاختراعات، في حجم وسهولة استخدام المعلومات العلمية) وكذلك إعادة بناء العلاقات الاجتماعية المتخلّفة في المجتمع الوطني على أسس ديمقراطية، ولا سيما العلاقات الإنتاجية – علاقات الملكية من بينها، ومن أهداف التنمية أيضاً

تصعيد وتطوير البنى الاجتماعية القائمة ذات القدرة على الحياة وتجديد البنى المنقرضة أو التي تميل إلى الانقراض، وكذلك إرضاء وتطوير جميع حاجات وقوى الإنسان: الطبيعية والاجتماعية والروحية والعقلية.

8 – تحديد النسب والتناسبات البنيوية لما هو اجتماعي ووطني قومي، لما هو تقليدي ومعاصر، للقطاعات الخاصة والحكومية (تحديد القطاع القائد)، لأنماط ما قبل الرأسمالية وما بعد الرأسمالية (تحديد النمط القائد من بينها جميعها)، للإنتاج والاستهلاك، وغير ذلك.

9 – تجنيد المصادر الداخلية للتنمية، تنظيم وعقنة العمل ورفع دوره ووزنه النوعي في حياة مجتمعات البلدان النامية.

10 – حل المشكلات الأكثر إلحاحاً في مصلحة الجماهير الشعبية الواسعة – كمشكلات الجوع والمرض والفقر والجهل والامية .. إلخ – وذلك عن طريق معرفة المحتوى الجوهرى لهذه المشكلات واستئصالها بتغيير التربة والبنى التي تولدها وتجدها، وليس عن طريق تخفيفها حسب نظريات إرضاء «الحاجات الأساسية».

– 6 –

على أساس تحليل الرابطة المتبادلة بين الظواهر الفوقية والتحتية في العمليات العالمية، الجارية في الحياة الإنتاجية وفي مجال الوعي الاجتماعي، أكدنا هنا الموضوعة القائلة بضرورة إعادة بناء العلاقات الدولية في المجال الثقافي وإنشاء نظام ثقافي عالمي جديد، وطرحنا موضوعاً تؤكد على ضرورة حماية وحدة وتنوع الثقافات بمقياس زمكاني (زماني ومكاني) كوكبي عالمي شامل، بمعنى الاستخدام التقدمي الإيجابي ليس فقط لجميع الثقافات

المعاصرة بل والسالفة أيضاً، ويصبح هذا الاستخدام ممكناً بفضل التقدم العلمي – التقني ذاته. ولذلك أهميته الخاصة في البلدان النامية، حيث البنية الثقافية المعقدة اجتماعياً – تاريخياً، وحيث التأثير المتناقض للعلم والتقنية – كعوامل وحوامل ثقافية – على التطور الثقافي في هذه البلدان وعلى تحقيق الاستقلال الثقافي فيها، وحيث تؤثر الشمولية العلمية – التقنية تأثيراً مدمراً، وحيث التوسع والعدوانية الثقافية الهدامة المباشرة وغير المباشرة للشركات فوق القومية ومتعددة الجنسية، ويبيّن في الأطروحة أن دوراً كبيراً في البناء والتحرير الثقافيّين ينتظر الدولة الوطنية والمجموعات والنوادي العلمية وكذلك تحقيق الديمقراطية الثقافية وخلق هيكل ثقافي جديد يقوم بتشكيل جوّ روحي وطني وقومي عام يُساعد على حل مشكلات التواصل في الثقافة الوطنية والقومية وعلى مقاومة العدوانية الثقافية ضد البلدان النامية.

إن التحرر الروحي لا ينفصل عن التحرر الاقتصادي والاجتماعي – السياسي. وبقدر ما يرتفع الوزن الثقافي والسياسي للعالم الثالث ويرقى الوعي الذاتي القومي فيه ضمن عالما بشري ككل فإن إلهام وأهمية بحث العمليات الجارية فيه تزداد أيضاً، أي تزداد أهمية البحوث القريبة من موضوع بحثنا الحالي.

إن الوعي التقليدي (الأرشيبي) يخلق عوائق جديّة تجاه التقدم العلمي – التقني، إلا أن هذا الأخير بدوره يغيّر، بشكل مباشر أو غير مباشر، الوعي التقليدي (الأرشيبي) باتجاه عقلنته وتنظيره وأدلجته وعلمنته وكذلك بتغيير اختلاط الناس باتجاه اللاختلاطية في العلاقات أو تبديل الاختلاط والتعامل المباشرين بغير المباشرين (بالاختلاط الوسيط)، إضافةً إلى تغيير وعي الناس عبر تغيير واقعهم المعاشي ونمط حياتهم.

ويغير التقدم العلمي – التقني الوعي الاجتماعي والجماعي الفئوي والفردى، وكذلك يغير طابع التفاعل بين أشكال الوعي المختلفة. وهو إذ يغير طابع اختلاط الناس فإنه يؤثر على العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع، ويصعد ويبدل مجموع العلاقات الاجتماعية التي طالما بقيت مستقرة أو ثابتة ومصونة في مجتمعات البلدان النامية على مدى قرون.

وأكثر ما يجري بشكل متناقض هنا، تحت تأثير التقدم العلمي – التقني والتغير المقابل في واقع ونمط حياة الناس، هو التطور الروحي للإنسان، إذ أن هذه العوامل إما أن تزيد في أصالة وتميز شخصية الإنسان أو على العكس تؤدي إلى اضمحلالها وإحساء معالمها الفريدة، وإما أن تؤنس الشخصية أو على العكس تفقدها إنسانيتها، إما أن تؤدي إلى إغنائها الروحي أو بالعكس تكمل اغترابها التيقراطي (الديني) باغتراب تكنوقراطي – كل هذا تبعاً للظروف الاجتماعية العامة التي يجري فيها التأثير المنوّه عنه آنفاً وتبعاً لنمط ومواصفات طريق النمو المختارة. ولتجربة البناء الثقافي في الاتحاد السوفييتي – ولا سيما حل مسألة التواصل الثقافي – أهمية تستطيع البلدان النامية الاستفادة من بعض جوانبها ودروسها.

أهمية هذا البحث النظرية والتطبيقية:

للعمل الحالي قيمة ميتودولوجية (طريقة) ونظرية لأجل دراسة المشكلات الكوكبية العالمية لعصرنا والمشكلات الملحة للبلدان النامية والمرحلة المعاصرة من التقدم العلمي – التقني العالمي. كثير من وضعيات البحث الحالي قابل للاستخدام في البلدان النامية إجمالاً أو في كل منها على حدة وذو قيمة ميتودولوجية أشمل من ذلك أيضاً، في مجال البناء الثقافي وتطوير نظام التعليم والعملية التعليمية – التربوية، – في مجال تشكيل وتأسيس أو تطوير السياسة

العلمية – التقنية – ولأجل إنشاء استراتيجية معقدة مركبة للتنمية وتحسين تخطيط التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. للبحث أهمية نظرية وعملية في نشاط المنظمات العامة والإقليمية للبلدان النامية والمنظمات الدولية التي تناضل من أجل السلام والعدالة والتقدم الاجتماعي وكذلك في نشاط قوى التحرر والتحرير الوطني القومي والاجتماعي.

وللعلم الحالي أهمية ميتودولوجية ونظرية – على مستوى التدريس كما على مستوى البحث في مجموعة هامة من العلوم الاجتماعية والاستشرافية والمستقبلية والكونية الكوكبية (العالمية) وكذلك في علم العلم وفي مجال تنمية التوجهات التكاملية والتركيبية في الدراسات الفلسفية للتخلص من سلبيات التخصص الشديد، وللعلم الحالي أهمية خاصة لبحث مسائل «التشكيلات» الاجتماعية – الاقتصادية» و«التقدم الاجتماعي» و«التقدم العلمي – التقني» وغيرها.

* * *

لقد عرضت بعض موضوعات هذا البحث في المؤتمرات والاجتماعات التالية:

قراءات تشريعية لعام 1983 في موضوع «.. حل المشكلات العالمية لعصرنا» (مدينة موسكو: جامعة موسكو الحكومية MGY، سنة 1983)، المؤتمر العلمي – التطبيقي لإقليم ما وراء البايكال في موضوع «مشكلات النضال ضد خطر الحرب للدفاع عن السلام ومنجزات الاشتراكية» (مدينة تشيتا، 24 – 26 أيلول 1984)؛ الاجتماع الثالث عشر لعموم السوفييت في موضوع «مشكلات الإنسان في المادية التاريخية» (مدينة موسكو: معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية، 12 – 14 كانون الثاني عام 1984).

وقد عرض المؤلف بعضَ وضعيات بحثه في كلماته وخطبه في بيت الصداقة مع شعوب البلدان الأجنبية في نطاق نادي الحوار المسمّى «الزمن والفكر»، ومن خلال اجتماعات حلقات البحث لطلبة الدراسات العليا واجتماعات قسم الفلسفة الذي انتمى إليه خلال إجراء وإنجاز دراسته في جامعة موسكو الحكومية، حيث نوقش العمل الحالي بتاريخ 1984/12/25 ودفع عنه بنجاح دفاعاً أولياً واقترح تقديمه للدفاع النهائي، الذي جرى بأخذ مجموع الأصوات في 21 آذار 1985 ثم أقرته لجنة التصديق العليا التابعة لرئاسة مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي بتاريخ 29 أيار 1985.

من منشورات المؤلف ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع بحثه الحالي ما يلي:

— اللغة العربية والتطور. — مجلة «الفرسان الفكري والسياسي»، دمشق، عام 1979، العدد 11، ص 114 — 120.

— الفكر العلمي والتطور. — مجلة «دراسات عربية»، بيروت، عام 1981، العدد 4، شباط، ص 22 — 35.

— تأملات في الفكر العلمي المعاصر: الفيزياء النسبية والفلسفة. — بيروت، دار الحقائق، كانون الأول 1982. — 167 صفحة، انظر الصفحات 76 — 80، 123 — 147، 148 — 153.

— ليامين ف.س. ، نقري م.ع. الأسس الميتودولوجية لدراسة التناسب بين المجتمع والطبيعة. — في مجموعة: .. حل المشكلات العالمية لعصرنا (قراءات تشريعية).

— موسكو: دار نشر جامعة موسكو الحكومية MFY، سنة 1983، ص 103 — 105 بالروسية.

وهناك منشورات أخرى ذات صفة ثقافية وفلسفية عامة، إضافة إلى
الترجمات.

الخاتمة

د. معن النقري، دمشق 2004/12/30 — نهاية العام !!

في الخلاصات الواردة في النصوص 1 - 2 - 3 - والمبقاة كما هي عندما كُتبت عام 1986 يمكن رصد مجموعة من الملاحظات التي تدحض أساساً التصور أو التوهم العربي السائد والغالب حول العولمة ونشئها وارتباطها بفاعات تاريخية مثل تصريح الرئيس بوش الأب بعد تحرير الكويت عن نشوء النظام العالمي الجديد، هذا بدلاً من ربطها بسيرورة وعمليات التاريخ الأكثر جذية في عصرنا.

- 1 -

ففي الخلاصة المكثفة استخدام واضح لمفهوم «الكوكبية (الكونية)» وبشكل صريح سجلناه عام 1986، كما يجري الحديث عن «الدراسات الكونية»، «والمشكلات الكونية العالمية»، لمقاربة الظواهر الكوكبية أو العولمية والتعبير عنها بصياغات متنوعة، وثمة كلام حول إعادة بناء العلاقات الدولية، مما يملأ صفحات الأطروحة جميعاً المكتظة بمفاهيم البيريسترويكها هذه، وذلك قبل بيريسترويكها غورباتشيوف بطبيعة الحال. وثمة تفريق لدى معالجة التقدم العلمي - التقني بين مستوييه «عالمياً ومحلياً».

- 2 -

في التقرير الموجز المنشور عربياً تعبيراً آخر عن الإشكالية العالمية أو الكوكبية العولمية لمحاولة الإيضاح وتجنب الصياغة الجديدة غير المألوفة، وذلك باستخدام صفة العالمية الشامل «مقابل global»، ويجري إيضاح ضرورة اشتغال الفلسفة بالقضايا والظواهر الكوكبية العولمية لسببين أولهما الأهمية والإلحاح الموضوعيان، وثانيهما الحاجة الداخلية الذاتية للفلسفة ذاتها كي تطور

نفسها وتخرج من القمقم، وفي التقرير ذكر «الغلوباليستيك» أو «علم العمليات الكوكبية» أي علم العولمة بلغتنا المفهومة الآن، مع إيضاح أن الرسالة ذات أهمية منهجية – نظرية لهذا العلم العولمي، ولعلم آخر لا يزال يحبو ولا زال مغفلاً أو مغيباً عربياً هو «علم العلم»؛ وفي هذه الفقرة حديث في أكثر من مكان أيضاً حول البيريسترويك (إعادة البناء): «إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس عادلة»، «وضرورة إعادة بناء مجمل العلاقات الاجتماعية كلها في العلاقات الدولية (اقتصادياً – ثقافياً – وإعلامياً .. إلخ)، أي بتغيير الجوانب التحتية والفقوية منها معاً»، وكذلك ضرورة «إعادة بناء العلاقات الثقافية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية».. وذلك كله قبل بيريسترويك غورباتشوف كما أسلفنا.

وفي النص تفصيل وتفريق يستحق الانتباه والوقف عند الحديث عن مشكلات الإعلام والمعلومات كجزء من المشكلات العالمية الشاملة (الكوكبية)، خصوصاً وأن كلمة information الأجنبية تتضمن هذين المعنيين معاً ولا يجوز فهمها أو ترجمتها بالاختصار على أحدهما فقط.

وثمة أيضاً كلام منهجي يستحق اهتماماً خاصاً حول استخدام الموقف أو المنطلق المركب Complex approach بما في ذلك من تقاطع نوعي لعدة مواقف ومنطلقات في الاستخدام: التاريخية والطبقية والمشكالية – النشاطية (أو المشكالية – السلوكية) والتفاضلية والمنظومية (النسقية) والتشكيلية، وغير ذلك من الابتكار الإضافي منهجياً (ميتودولوجياً)؛ وحين الإشارة إلى أطروحات الدكتوراة السابقة في مجالات قريبة من الرسالة الحالية يوضح أنها على قلتها وندرتها تلامس جزئياً «بعض جوانب هذا البحث» فقط وبصورة إفرادية أو معزولة؛ وثمة نتيجة تستحق التأمل المتعمق والجاد حول الصلة المنطقية

والتطبيقية الخفية بين المشكلات العلمية — العامة (وبالتالي تكامل العلوم) — من جهة، والمشكلات البشرية — العامة (وبالتالي المشكلات والعمليات الكوكبية) — من جهة أخرى. وفي النص إلاح على ضرورة فهم الطابع التركيبي المعقد للإشكالية الكوكبية، وبالتالي ضرورة الفلسفة كعلم تركيبى أو معرفة تكاملية في هذا المجال، وأيضاً ضرورة أن تكون هذه الدراسة مضمونية وغير شكلانية لضمان الفعالية الحقيقية والنَّجاعة. كما يُنظر إلى الإشكالية والظواهر الكوكبية في عصرنا عبر موشور منظومي وباعتبارها منظومة مترابطة داخلياً ومنتامية... وفي النص إشارة إلى الطابع الشامل والمعقد للهوية الكوكبية في عالمنا المعاصر بين جزءيه المتقدم والمتخلف؛ وترد نتيجة مفادها أن التبعية هي مشكلة كيف لا كم العلاقات الدولية، ويجري تعميم مختلف جوانب النظام الاقتصادي الدولي الجديد المدروسة والمعالجة في السابق إفرادياً وبصورة مفككة في الغالب، كما تُعمَّم مختلف الوسائل المؤدية إلى ذلك. ونعلم من النص بوجود تصور منهجي غير تقليدي حول استراتيجية مركبة للتطور والتنمية المستقلة في بلدان العالم النامي داخلياً — خارجياً منظوراً إليها من وجهة نظر اختصاصية غير ضيقة بل وفلسفية — اجتماعية ضمناً تستوعب المحطات واللحظات المنهجية والنظرية والتطبيقية، والجوانب المرتبطة بالتنمية من أهداف وطرق ومهمات ووتائر وميادين وأولويات ومصادر وقوى تحريك هذه التنمية في البلدان النامية؛ وعلى الصعيد الثقافي يجري ريادياً ومبكراً كشف الصلات بين «العمليات الكوكبية الفوقية» و«الظواهر التحتية الجارية على نطاق عالمي».

في النص أيضاً حديث عن «الشمولية» العلمية — التقنية وأثارها السلبية المحتملة، وهذه الشمولية تُقابل في نصنا الأجنبي الأصلي في الرسالة كلمة

«أونيڤيرساليزم» الروسية المقابلة لكلمة «يونيفيرساليزم» Universalism الإنكليزية، وقد اعتبرنا أن كلمة Universal أساساً تعني «شامل» بعيداً عن معناها اللغوي الأصلي: كوني اشتقاقاً من كلمة Universe الكون، لأن هذا المعنى المجازي طغى على المعنى الحرفي الأصلي، ومن هنا كلمة جامعة – University البعيدة بدورها عن الدلالة الحرفية الأصلية. وأعتقد أن التقيد بالحرفيات هو أساس انتشار تعابير ومصطلحات عربية إشكالية في التعبير عن الظواهر والعمليات الكوكبية من قبيل: الكونية والكوننة والتكونن والتي نجد تعابير الشمولية والتشميل أدقّ منها في التعبير المقصود أصلاً من كلمات universalism و universalisation – على التوالي، وعلى كلِّ فإنّ تنوع المصطلحات والتعابير لا يعني دراسة أو معالجة موضوعات متباعدة بل هي ظواهر وعمليات وموضوعات واحدة مُصاغٌ النظر إليها بطرق مختلفة وكلمات عديدة.

في أكثر من مكان – وحتى في هذا التقرير الموجز ذاته – إشارة إلى «الأهمية المتزايدة والمميزة التي تكتسبها الإدارة العقلانية للمجتمع» وأهمية البحث أو الرسالة من أجل «التخطيط والإدارة» ووضع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية كما أسلفنا.

وفي حواشي التقرير وشروحاته تنويه عند استخدام كلمة الكوكبية والمشكلات الكوكبية غير المألوفة إطلاقاً في ذلك الحين إلى أننا قد «نلجأ إلى استخدام هذا المصطلح غير المؤلف في النص عدة مرات». وفي هذا التقرير الموجز – على ضالته – نتائج وطروحات ثرية كثيرة تستحق الإمعان والتبصُّر.

في الخلاصة الموجزة وبعض النتائج المكتوبة عام 1986 والمُبعاة كما هي بدورها، محطات هامة كثيرة يمكن الرجوع إليها أكتفي هنا بإيضاحات بسيطة لبعض ما يستحق الانتباه من بينها: التقدم العلمي - التقني باعتباره ظاهرة عالمية وباعتباره مشكلة عالمية أو كوكبية أيضاً، وثمة حديث حول العمليات الكوكبية، والمنظور الكوكبي، والموشور الكوكبي، إضافة إلى المشكلات الكوكبية، والمشكلات البشرية - العامة، وعلائم وميزات هذه المشكلات علمياً مع ذكر «ارتباطها بالتدويل والكونية (الاتجاه نحو العالمية) المتصاعدين لعمليات العالم المعاصر».

ويبدو أن هذا التعبير: الاتجاه نحو العالمية (أو مزيد من العالمية في أمكنة أخرى) هو أفضل تعبير مفهوم في ذلك الزمن من قبل العموم بل والاختصاصيين، لوصف العولمة بتعبيرنا المفهوم حالياً. كما أن مفهومي التدويل internationalisation والكونية universalism أو الكوننة (والتكونن) universalisation يُقاربان هذه الظواهر أيضاً، مع العلم أننا فضلنا تسمية ذلك شموليةً وتشمياً كما أسلفنا.

ونجد في النص مقاربات عديدة مشابهة في الحديث عن تناقضات «بمقياس دولي» وعن «تدويل الحياة الاجتماعية» وعن المشكلات «ذات البعد العالمي» في البلدان النامية، وثمة كلام منهجي منسجم منطقياً مع موضوعه عند الحديث عن ضرورات «حُسن استخدام مقولات وقنونات السُنْظَم الفلسفية المختلفة...» وكلام آخر عن بعض المنظومات (العلم - التقنية - الإنتاج) والمستويات العالمية والإقليمية المحلية في مجالات عديدة.

ولدى الحديث عن الهوية الكوكبية العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية

يجري انتقاد أكثر القياسات سيادة وانتشاراً والمرتكزة أساساً على الدخل الوطني الإجمالي أو معدل دخل الفرد، وهذا – للتذكير – منذ بداية الثمانينيات أي قبل محبوب الحقّ الباكستاني وقبل صدور أي تقارير للتنمية البشرية أو الإنسانية عن هيئة الأمم المتحدة ومجلسها الاقتصادي – الاجتماعي وبرنامجها الإنمائي بعد عام 1990.

وفي النص هنا إيضاح أن هذه الهوية الكوكبية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعلومية والعلمية – التقنية والصناعية والثقافية ... إلخ. وفي مكان آخر وصف لهذه الهوية بأنها «هوية حضارية عالمية» بين نصفي الكرة الأرضية وهي معقدة وتحتاج موقفاً غير خطي بسيط بل تفاضلياً من حيث عمق الهوية في مجالات مختلفة وسلباً أم إيجاباً.

في النص كلام واضح أيضاً حول تصاعد دور العامل البشري في التطبيق والحياة الاجتماعية في العالم ككل وفي البلدان النامية بخاصة، ونعلم الآن نزوح وتبلور اتجاه كهذا في أحاديث التنمية البشرية الإنسانية ورأس المال البشري (الإنساني) وما إلى ذلك.

عند الحديث عن التبعية يجري استعراض أشكالها التاريخية كالسياسية والعسكرية، ومروراً بالتبعية الاقتصادية فالعلمية – التقنية أو «التكنولوجية»، وانتهاءً بالتوجه صوب أشكال أكثر براعةً وحنكةً للتبعية كالأشكال الثقافية والمعلومية والأكاديمية... إلخ. ويجري تركيز خاص و متميز على إيضاح وتشريح الاستعمار الجديد «التكنولوجي» (النيوكولونيالية التكنولوجية) نظراً للأهمية الفريدة، ويذكر هنا «الحوار الكوكبي العالمي شمال – جنوب» في سياق الحديث عن إعادة بناء العلاقات الدولية بصورة ديمقراطية وفي سياق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل، وتوجد هنا في الفقرة – 3 –

معطيات تفصيلية أغنى طول متطلبات التخطيط والإدارة الاجتماعية ومقتضياتها منهجياً، وحول استراتيجية التنمية المستقلة والمركبة الشاملة، وهي تستحق الاهتمام والتركيز، وفي السياق ذاته حديث حول القطاعات والأنماط المتنوعة في الدولة والمجتمع (وأياً الرائد والقائد والسائد) وكلام حول الأنماط «ما بعد الرأسمالية».

وكما الحديث عن النظام العالمي الجديد كلاً وأجزاء (كالنظام الاقتصادي ع.ج) هنا كلام حول إنشاء «نظام ثقافي عالمي جديد» و «ضرورة حماية وحدة وتنوع الثقافات بمقياس زمكاني (زماني ومكاني) كوكبي عالمي شامل» والتحذير من التأثير المدمر على الثقافة للشمولية العلمية — التقنية (الشمولية أو universalism) وهي التي يسميها بعض المعربين من محترفي الحرفية بـ «الكونية».

يوجد في نصنا الحالي استخدام لتعبير الكونية ولكن ليس بمعنى الشمولية ولا كمقابل حرفي للكلمة الإنكليزية المذكورة آنفاً، بل كمرادف وموضح ومقارب لمفهوم الكوكبية — global نظراً لغرابة الكلمة الأخيرة آنذاك، وهذا ما نصادفه في الفقرة — 3 — عند الحديث عن أهمية العمل الحالي — الرسالة أو الأطروحة — الميتودولوجية والنظرية في مجموعة هامة من العلوم الاجتماعية والاستشرافية والمستقبلية والكونية (الكوكبية) العالمية، وكذلك في علم العلم ولدعم التوجهات التكاملية التركيبية في الفلسفة.

أعتقد أن حجم المسائل والإشكاليات والابتكارات المثارة هنا والمعروف ببعض منها فقط كافٍ لإقناعنا بجدوى وأهمية نشر النص الكامل لهذه الأطروحة الطليعية والرائدة فعلاً في وقت لاحق.

الدكتور معن النقري — دمشق — نهاية عام 2004، في 2004/12/30!!

أربع أطروحات في أطروحة

«الطابع المتناقض للمشكلات الكوكبية في البلدان النامية في ظروف
التقدم العلمي - التقني» أطروحة متعددة الاختصاص متداخلة المستويات:
1 - الحديث عن التناقض يعني الانطلاق من الجدل منطقاً ومنهجاً معرفياً (أو

تعرفياً)، مروراً بأهم أشكال المنطق والمنهج انفتاحاً ومرونةً وسعةً صدرٍ وأفقٍ ووصولاً إلى الأشكال الجديدة وغير التقليدية والريادية: عبّر — التخصصية والمركبة complex والمنظومية.. إلخ وغيرها من المنهجيات الفرعية المذكورة بعناوينها التفصيلية في النص مع توظيفها وتركيبها نوعياً ككل. وهكذا فنحن في هذا الجزء من الأطروحة أمام اختصاص المنطق والمنهج (المتودولوجيا) والإبيستمولوجيا.

2 — والحديث عن المشكلات الكوكبية أو مشكلات الكوكبة (العولمة) يعني الدخول في مجال تخصصي آخر هو «الغلوبالستيك» أو علم العمليات الكوكبية أو علم العولمة، مع الغوص في تفاصيل ذلك من «الحياة» الدولية و «الشؤون» الدولية و«السياسة» الدولية ضمناً وجزئياً أيضاً) و «الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية».. إلخ، مع توظيف مبتكر للفلسفة كي تشتغل في هذه المجالات البكر من فلسفة التاريخ والفلسفة الاجتماعية وفلسفة الحضارة والفلسفة السياسية والفكر السياسي.

3 — أما الحديث عن البلدان النامية والعالم النامي إجمالاً فيدخلنا في عالم الاستشراق وفلسفة التنمية وخصوصيات الاستشراق المعاصر و «شعوب آسيا وأفريقيا» و «آسيا وأفريقيا اليوم» وقضايا «أميركا اللاتينية»، وخصوصيات المجالات الفلسفية البكر المذكورة آنفاً هنا: فلسفات التاريخ والمجتمع والحضارة والسياسية.. إلخ.

4 — أخيراً يتضمّن الحديث عن التقدم العلمي — التقني هنا ما هو أكثر من الإبيستمولوجيا الكلاسيكية التقليدية وفلسفة العلوم و «علم العلم».. أي أننا أمام تخصص الإبيستمولوجيا وفلسفة العلم وعلم العلم مع اكتساب كثير

من الخصوصيات والتطوير في هذه الأراضى البكر بالنسبة لها استشرافياً
وغلوبالستياً (عولمياً). ويرفد ذلك جميعاً الاشتغال بالإنجازات العامة
الكبرى لأهم العلوم الاجتماعية، بل وأعم العلوم المجتمعية (علوم
المجتمع) إجمالاً وتفصيلاً، مع استثمار أحدث منجزات العلوم الفلسفية
وهى المتسمة بطبيعتها إجمالاً بالطابع التركيبى والعام، مضموناً ومنهجاً.

د. معن النقرى رأس السنة 2004 — 2005